

استراتيجية الانتقال من الثورة إلى الدولة



قراءة تحليلية في تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي
(الانجازات والتحديات والطول المقترحة)

» إعداد وتقديم «

أ. صالح أبو عوذل

د. طبري عفيف العلوي

2022م

»» طادر عن ««
مؤسسة

اليوم alyoum3.net الامن
للإعلام والدراسات

»» تطعيم ««

م. نديم عمر عبدالغني حسن

« فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	الاهداء
9	ملخص الدراسة
15	التمهيد
17	مفهوم الثورة
17	الثورة الوطنية الجنوبية ومراحل تطورها
21	مفهوم المرحلة الانتقالية
21	مؤشرات الانتقال من الثورة إلى الدول
22	خيارات الانتقال من الثورة إلى الدولة
22	مراحل الانتقال من الثورة إلى الدولة
23	الفصل الأول: الانتقال في الإطار الأيديولوجي (استعادة هوية الدولة) مؤسسات السلطة السياسية الجنوبية
26	مؤسسات السلطة السياسية الجنوبية
32	منظمات ونقابات المجتمع المدني الجنوبي
34	المؤسسات الثقافية والأدبية والفنية الجنوبية
38	المؤسسات الإعلامية الجنوبية
41	المؤسسات التربوية والتعليمية الجنوبية
44	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجنوبية
46	المؤسسات الرياضية والاجتماعية الجنوبية
47	المؤسسات الثقافية والأدبية والفنية الجنوبية
48	المؤسسات الدينية والفكرية الجنوبية

الفصل الثاني:

الانتقال في الإطار المؤسسي (استعادة مقومات الدولة).

مؤسسات القيادة المحلية (المجالس المحلية)

مؤسسات السلطة التشريعية. (مجلس النواب)

مؤسسات السلطة القضائية (النيابة - المحاكم - المحكمة الدستورية)

مؤسسات السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء - مجلس الشورى)

مؤسسات السلطة الرئاسية (مجلس الرئاسة)

المخرجات المتوقعة

المصادر والمراجع

الفصل الثالث:

الانتقال في الإطار الدستوري (استعادة الدولة)

مؤسسات القيادة المحلية (المجالس المحلية)

مؤسسات السلطة التشريعية (مجلس النواب)

مؤسسات السلطة القضائية (النيابة - المحاكم - المحكمة الدستورية)

مؤسسات السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء - مجلس الشورى)

مؤسسات السلطة الرئاسية (مجلس الرئاسة)

المخرجات المتوقعة

المصادر والمراجع



الرئيس القائد /

عبدروس بن قاسم بن عبد العزيز الزبيدي

رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي
القائد الأعلى، للقوات المسلحة الجنوبية

إهداء

إلى أرواح الشهداء
الذين قدموا حياتهم فداء؛
في سبيل حماية الدين والإنسان والأرض
إلى كل الجرحى الذين فقدوا أجزاء من أجسادهم
في سبيل أن تدب الحياة في جسد الوطن الجريح
إلى كل الأبطال الأحياء الذين ما يزالون في الثغور
يذودون عن حريتهم وكرامتهم
إليهم جميعاً
نهدي عملنا هذا..

« ملخص الدراسة »

هدفت الدراسة للتعرف على تحولات المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه في 4/ مايو/ 2017م إلى 4/ مايو/ 2012م في عملية الانتقال من الثورة إلى الدولة، وكذلك الكشف على أبرز الإنجازات والتحديات التي تحول دون الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة استعادة مؤسسات الدولة، وقد انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات لعل أهمها: هل يشهد المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه تحولاً حقيقياً من الثورة إلى الدولة؟ وما هي مظاهر إنجازاته؟ وما هي التحديات التي رافقت عملية الانتقال؟، وما هي الآليات اللازمة للحد من التحديات التي ترافق عملية الانتقال داخل مؤسسات الدولة الجنوبية المنشودة؟ لقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واندرجت تحت إطاره منهج (Swot) الذي يهدف لقياس نقاط القوة والضعف والفرص والحلول المقترحة حيث استندت الدراسة على عدد من المقابلات والملاحظات والتحليلات المعززة للدراسة.

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أهمها التالي: فيما يخص تجربة المجلس الانتقالي في إطار الانتقال في مجال استعادة المؤسسات الابدولوجية حقق إنجازات في إطار السلطة السياسية الجنوبية من خلال تشكيل الكيان الجنوبي الجامع لكافة فئات الشعب الجنوبي تساعد في الديمومة وتسهم في وجود إطار دستوري جديد يحدد مراكز القوة في المجتمع وشكل التفاعلات بينها ويسهم من خلالها تحقيق مكاسب سياسية تعزز من هويته الوطنية على إشراك المجتمع المدني في أي تغيير سياسي يخدم مصلحة المواطن هو تأكيد على إيمان المجلس بمبادئ التعددية الثقافية وقبول الآخر مما يعطي مؤشراً لبناء الدولة المدنية وكثير من تلك المنظمات المعنية بالحقوق المدنية والسياسية للمجتمع فاستعادتها يفتح المجال لمبدأ الديمقراطية للدفاع عن الحقوق والحريات. وفيما يخص مؤسسات الدولة حقق الانتقال عدد من الإنجازات المتمثلة في تأسيس القوات الامنية والعسكرية واستعادة بعض المؤسسات الاقتصادية والخدمية في بعض المحافظات. وفيما يخص تجربة المجلس الانتقالي في إطار التحولات الدستورية استطاع ان يشارك في الحكومة المؤقتة .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التحديات والصعاب التي تعرقل الانتقال من الثورة إلى الدولة وانتهت الدراسة البحثية بوضع جملة من التوصيات والمقترحات التي تسهم في تسير عملية الانتقال.

مفاتيح الدراسة : (الثورة - الدولة - المرحلة الانتقالية - المجلس الانتقالي الجنوبي)

» المقدمة «

الحمد لله رب العالمين، حافظ الأوطان في أرضه بنعمة الإسلام والمرسلين، وصلاته وسلامه على خير من وطئت قدماه وطنا على الأرض من خلقه، محمد صلى الله عليه وسلم الفرد الإنسان المواطن اشرف من جسدت أعماله معاني الانتماء لدين ربه، وأهله وأصحابه وأمته، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

لقد حرصت الشعوب والأمم منذ بداية فجر البشرية حتى هذا اليوم المحافظة على تميزها وتفردتها سياسيا واجتماعياً وثقافياً، لذلك أنصب اهتمامها بأن يكون لها كيان وهوية سياسية وثقافية تساعد في الإعلاء من شأن الأفراد وربط بعضهم ببعض، كما تساهم في زيادة الوعي بالذات الثقافية والاجتماعية، مما ساهم في تميز الشعوب عن بعضهم بعضاً؛ فالكيان السياسي والهوية جزء لا يتجزأ من نشأة الأفراد منذ ولادتهم حتى رحيلهم عن الحياة.

أن المتبع للشأن الجنوبي منذ صيف 94م ومرورا بانطلاق ثورته السلمية المباركة يرى أن أبرز المعوقات التي وقفت حائلا دون خطو الخطوة الأولى في المسار السياسي الذي يعكس الإدارة الحرة للجماهير يتمثل في عدم وجود الرأس القيادي المحدد أو المرجعية السياسية التي تترجم وتتبنى التعبير السياسي للثورة الجنوبية ورسم طريقها وتحديد أدبياتها ووثائقها السياسية.

كل هذا شكل عدم الاعتراف بالحراك الثوري الجنوبي وثورته المباركة من قبل الدول في المحيط العربي والإقليمي والدولي بل اتخذت عدم وجود الكيان الموحد لقيادة الثورة الجنوبية سببا في عدم التعاطي الإيجابي مع متطلبات الحركة الثورية السلمية، إضافة إلى بروز عدد من المكونات والهيئات في الساحة الجنوبية وكل واحد منها يدعي أنه الممثل للثورة الشعبية الجماهيرية الجنوبية.

أن المجموعات أو السلطات المنظمة مسبقا تصبح هي الأقدر على حصد النتائج لصالحها وتستطع احتواء أو السيطرة على المسار العام وهذا ما فطنت له قيادة الثورة الجنوبية والمقاومة الشعبية الجنوبية والمتمثلة في القائد اللواء عيروس الزبيدي الذي حمل مشروع تأسيس المقاومة المسلحة الجنوبية ومن ثم حاملها السياسي المتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي.

مشكلة الدراسة:

وتتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في تتبع الاستراتيجيات الأولية للمجلس الانتقالي الجنوبي للانتقال من الثورة إلى الدولة؛ لكون عملية الانتقال متصلة بعضها البعض فكثير من المراقبين وصفوا تحركات شعب الجنوب منذ بداية ثورة السلمية حتى يومنا هذا بأنها مرحلة ثورة تسعى لتحقيق أهدافها والمتمثلة في استعادة دولتها وكرامتها وقد أشار كثير من الباحثين أن بداية تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي هو الخطوة الأولى نحو الانتقال من الثورة للوصول لاستعادة وبناء الدولة، وقد بدأت ملامح هذا التحول عندما استطاع المجلس أن يفرض قوته ويكون مؤسسات عسكرية وأمنية وسياسية اكتسبت الصفة القانونية والدستورية وكان لتفاعله مع قوات التحالف العربي في محاربة المد الإيراني ومكافحة الإرهاب أثرا كبيرا في ديمومته واستمرارية قوته على الأرض.

ومن المعلوم لدينا أنه في سبيل الانتقال من الثورة إلى الدولة ينبغي أن تسير خطوات الثورة الجنوبية وحاملها السياسي المتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي في خطي ثابتة معتمدة على خيارات استراتيجية رئيسة من خلالها يتحقق عنصر السيطرة والتمكين للمؤسسات المستهدفة في سبيل استعادة المؤسسات السياسية والدستورية والقانونية والاقتصادية والإدارية .

تساؤلات الدراسة:

تشير عدد من الدراسات السياسية والاجتماعية إلى أن هناك عددا من مراحل التحول والانتقال من الثورة إلى الدولة، يعقبها نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي هذه الدراسة حاولنا الإجابة عن تساؤل رئيس، هو هل يشهد المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه إلى اليوم تحولا حقيقيا من الثورة إلى الدولة لا سيما بعد اتفاقية الرياض الموقعة بين الطرفين المتصارعين على أرض الجنوب (المجلس الانتقالي الجنوبي والشرعية اليمنية)؟ أم أنه سيبترك بين متوازنين يمثل أحدهما الثورة والثاني الدولة فيتقاطعان أحيانا ويفترقان في أحيان أخرى؟ أم أنه يتردد بين الحالتين؛ نتيجة لظروف داخلية وخارجية؟ وما هي استراتيجيات المجلس الانتقالي المتبعة للانتقال من الثورة إلى الدولة؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تتبع الآليات والخطوات التي انتهجها المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه حتى اللحظة ومن هنا شرعنا في دراسة تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي دراسة تحليلية تقييمية محاولين إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف وطرح عدد من الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تسهم في معالجة المشكلات والوصول إلى نتائج مرضية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد التحديات التي ترافق عملية الانتقال والمتمثلة في (إزمة الهوية - وأزمة الاندماج، وعدم استكمال عملية بناء المؤسسات، وتأزم العلاقات بين المجتمع والدولة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعد دراسة استقصائية تقييمية لاستراتيجية الانتقال من الثورة إلى الدولة مسلطين الضوء على الحامل السياسي لقضية شعب الجنوب العادلة والمتحكم الرئيس في صنع القرار السياسي الجنوبي وتشكيل كافة الأنساق السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والدينية والثقافية في المجتمع الجنوبي .

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي وتتبع الأحداث ومكتئة على منهج (Swot) الذي يهدف لقياس نقاط القوة والضعف والفرص والخطور المقترحة حيث استندت الدراسة على عدد من المقابلات والملاحظات والتحليلات ذات الاختصاص في هذا الموضوع .

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث أداة الاستطلاع الميداني والمقابلة والملاحظة حيث اعتمد على عينة البحث البالغ عددها (500) شخصية أكاديمية وسياسية وثقافية وسياسية تم استطلاع آراها حول تجربة المجلس الانتقالي في التحولات من الثورة إلى الدولة.

محتويات الدراسة :

لقد احتوت هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول ونتائج متوقعة، ففي التمهيد تناول الجانب النظري لمفهوم الثورة والمرحلة الانتقالية، وفي الفصل الأول: تناول تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في إطار التحولات الابدولوجية، وفي الفصل الثاني: تناول تجربة المجلس الانتقالي في إطار التحولات المؤسسية، وفي الفصل الثالث: تناول تجربة المجلس الانتقالي في إطار التحولات الدستورية، وفي الخاتمة تناولت أبرز المؤشرات والمخرجات المتوقعة من تلك التحولات الاستراتيجية.

» التمهيد «

- مفهوم الثورة:

إن الثورة من أجل الحياة الأفضل لابد أن تنبع من المجتمع نفسه ويستجيب أفرادها لتقبل نتائج هذا الثورة وتوسع الثورة دائماً على إيجاد كل ما من شأنه توفير أسباب الحياة الكريمة للمواطنين في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتعد الثورة هي حال الانتقال الراديكالي من وضع تعترض عليه قطاعات عريضة من الشعب إلى وضع مقابل يحظى بالقبول الجماهيري وهذه الحركة الجماهيرية الراديكالية تسري مجموعة من العناصر الأساسية الإيديولوجية والجماعة الثورية والكفاح المسلح، وغالباً ما تنتهي الثورة عند نجاحها في طرد قوى الاحتلال أو النظام غير الشرعي لتبدأ بعدها مرحلة الانتقال إلى الدولة محاولة تثبيت دعائم نظام جديد سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف يعد ترجمة لأهداف الثورة التي نادى بها وهذه المرحلة الانتقالية تقع على مستقيم الانتقال من الثورة إلى الدولة ومتى ما توفرت الظروف الموضوعية والذاتية مصاحبة رغبة شعبية حقيقية وتوافر إقليمي ودولي مناسب من المرجح إنها ستنتقل بشكل تدريجي وسلس إلى حالة الدولة.

يقول مالك بن نبي في كتاب " بين الرشاد والتهيه " إن الثورة لا ترحل لأنها اطراد طويل يحتوي ما قبل الثورة والثورة نفسها وما بعدها والمراحل الثلاث هذه لا تجتمع فيها بمجرد إضافة زمنية بل تمثل فيها نموًا عضويًا وتطورًا تاريخيًا مستمرًا وأن حدث خلل في هذا النمو فقد تكون النتيجة زهيدة ومخيبة للأمل.

- الثورة الوطنية الجنوبية ومراحل تطورها :

تعد الحقائق التاريخية التي سطرها شعب الجنوب ثوابت منطقية لتحديد الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية لكونها حقائق عاكسة لهوية الشعوب وارتها في التطور الحضاري والإنساني.

وأمام تلك الأحداث الجسام التي مسّت شعب الجنوب وهويته ودولته لم يقف مستسلمًا، بل أبداً مقاومته منذ أن كُشفت النوايا التي تضرها القوى السياسية والعسكرية والقبلية والدينية في صنعاء وتجلت حقيقة المتناقضات بين الشعبيين والبلديين وتصاعدت الخلافات بين الطرفين الموقعين على الوحدة وحاول الجنوبيون التعامل معها بالوسائل السلمية من خلال الحوارات والنقاشات والوساطات.

إلا إن قيادة صنعاء اعتبرت أن الخروج من الأزمة لن يأتي إلا بالقوة العسكرية وبمجرد التوقيع على (وثيقة العهد والاتفاق) في فبراير 1994م في عمان المملكة الأردنية الهاشمية لجأ نظام صنعاء إلى تفجير الوضع فكان خطاب رئيس النظام في صنعاء الذي ألقاه في ميدان السبعين في 27 أبريل 1994م، بمثابة إعلان للحرب حيث قال " ...ليس هناك من سبيل سوى الوحدة أو الموت.. " على أثر ذلك تم تدمير الألوية العسكرية الجنوبية المتموضعة في محافظات اليمن شمالاً.

ونشبت الحرب الشاملة على الجنوب في 4 مايو 1994م، التي شنتها القيادة في صنعاء على كامل التراب الجنوبي وصدرت الفتاوى الدينية من صنعاء والتي تبيح " قتل المدنيين بما في ذلك النساء والشيوخ والأطفال وبناتها وسائل الإعلام. وأثناء اشتداد المعارك بين البلديين أعلنت القيادة السياسية في الجنوب عن قيام جمهورية اليمن الديمقراطية في 21 مايو 1994م بعد العدوان اليمني على الجنوب .

وقد جاء في بيان وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج في 4 يونيو 1994م " إن بقاء الوحدة لا يمكن أن يستمر إلا بتراضي الطرفين وأمام الواقع المتمثل بأن أحد الطرفين قد أعلن عودته إلى وضعه السابق وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية فإنه لا يمكن للطرفين التعامل في هذا الإطار إلا بالطرق والوسائل السلمية" ووقف مجلس الأمن والأمم المتحدة

أثناء حرب صيف 94 على الجنوب وصادر قراره رقم 924 لعام 1994 ورقم 931 لعام 1994م تحت عنوان الحالة اليمنية وشدد على وقف إطلاق النار وعدم جواز حل الخلافات بالقوة طالبا استئناف الحوار بين الطرفين لكن النظام في صنعاء لم يلتزم بالقرارين ولا بتعهداته للمجتمع الدولي.

وفي 7 يوليو 1994م تم الاجتياح الكامل للجنوب وصاحبها عملية نهب وسلب لم يشهد العالم مثيلا لها في القرن العشرين.

واستمر نهج الحرب والتدمير للأرض والإنسان ولكون القضية الجنوبية هي قضية وطن تتعلق بالحق الكامل لأبناء الجنوب ومن هنا فقد عبر شعب الجنوب منذ اللحظة الأولى لاجتياح أرضه عن رفضه وتوالت وسائل الرفض والمقاومة والتحدي والإصرار ابتداء من تأسيس الجبهة الوطنية للمعارضة الجنوبية (موج) في نوفمبر 1994م في الخارج ومن ثم تأسيس حركة (حتم) وتم تأسيس حركة الخلاص في العام نفسه، وبرز التيار السياسي المعارض لنظام صنعاء إصلاح مسار الوحدة وفي مطلع 1998م تم تأسيس العشرات من المنتديات الثقافية والاجتماعية والمواقع الإخبارية وأنبرى عدد من الكتاب والسياسيين للدفاع عن القضية الجنوبية وأبرزها للرأي المحلي وفي أغسطس 1999م تم تأسيس اللجان الشعبية وفي يونيو 2004م تم الإعلان عن تأسيس التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج) في الخارج وفي يناير 2006 تم إعلان نهج التصالح والتسامح والتضامن الجنوبي الجنوبي من جمعية ردفان الخيرية ومن ثم تأسيس جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين والدبلوماسيين وجمعيات الشباب العاطلين عن العمل وجمعيات مناضلي الثورة وجمعيات المزارعين الجنوبيين.

ولا ننسى الدور الوطني الكبير الذي تقدمه رابطة أبناء الجنوب العربي مند تأسيسه حتى يومنا، فقد كان حزب الرابطة من أكثر الأحزاب الجنوبية دفاعا عن جنوبنا وتأصيل هويتنا الجنوبية.

وتوالت في مدن الجنوب ومناطقه المختلفة فعاليات الرفض السلمي حتى توج شعب الجنوب العربي في 7 يوليو 2007م نضاله السلمي بإعلان الحراك السلمي الجنوبي من عاصمته عدن الذي ينادي بالتحريير والاستقلال من الاحتلال اليمني ونبذ العنف والتطرف والإرهاب عبر عن المسيرات السلمية غير المسبوقة والعصيان المدني السلمي وتأكيداته على الحوار الندي بين ممثلي شعب الجنوب العربي وممثلي اليمن الشمالي من أجل إنهاء الاحتلال.

لقد تجاهل نظام صنعاء ثورة شعب الجنوب السلمية، بل واجهها بالقتل والتشريد والسجن والاعتقال والإخفاء القسري، وعندما أدركت صعوبة القضاء على هذا المارد الجنوبي سعت كل القوى اليمنية إلى استنساخ وتفتيت هذا المشروع الوطني الجنوبي لكن إرادة شعب الجنوب كانت بالمرصاد وما تأكده تلك المسيرات والتظاهرات المليونية التسع في ساحة العروض وكذا الرفض الشامل للانتخابات اليمنية الهزيلة والرفض الكامل بعدم المشاركة في الحوار اليمني الذي عقدته القوى اليمنية لغرض إذابة وتهميش القضية الجنوبية.

وفي فبراير 2015 شنت سلطة صنعاء حربها الثانية على الجنوب وذلك؛ بغرض تكريس فرض الوحدة المرفوضة من شعب الجنوب بالقوة ولم يكن لدى شعبنا وقواه السياسية والحراكية وكافة شرائحه من خيار سوى المقاومة المسلحة دفاعاً عن العقيدة والنفوس والأرض والعرض.

وبانضراط المقاومة الوطنية الجنوبية في التصدي للاجتياح اليمني الثاني (2015) انطلقت في تلك الأثناء عاصفة الحزم لدول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبتحرير مختلف المدن الجنوبية انتقل شعب الجنوب العربي إلى واقع جديد فرضته الأحداث.

وشكل إعلان قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي لعدد من القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية لقيادة محافظات الجنوب تحولا مهما في تاريخ الحركة الثورية الجنوبية لاسيما أن المرحلة التي تمر بها مدن الجنوب كان صعبا لاسيما ان العاصمة الجنوبية عدن صارت مرتع للإرهاب في الظروف الصعبة التي تمر بها كمهمة انتحارية في ظل تزايد الهجمات الإرهابية العنيفة التي ضربت العاصمة وأوقعت مئات الضحايا اغلبهم مدنيون بيدي العصابات الإرهابية والظلمية فقد عملوا في سبيل انتشالها من العنف والفوضى والتطرف والإرهاب. وأبرزت تلك القيادات هم كالتالي:

1- القائد المناضل اللواء عيدروس الزبيدي محافظا لعدن، للأمن،-2 القائد المناضل ناصر الخبجي محافظا لمحافظة لحج -3 القائد المناضل احمد سعيد بن بريك محافظا لمحافظة حضرموت -4 القائد فضل الجعدي محافظ محافظة الضالع -5 والقائد سالم السقطري محافظا لمحافظة سقطرى -6 القائد المناضل حامد لملس محافظا لمحافظة شبوه -7 ابو بكر حسين محافظ محافظة ابين.

لقد عين القائد الزبيدي بقرار من الرئيس عبدربه منصور هادي، محافظا للعاصمة الجنوبية عدن في السابع من ديسمبر (كانون الأول) 2015 ، خلفا لمحافظ عدن اللواء جعفر محمد سعد رحمه الله الذي اغتيل في تفجير إرهابي استهدف موكبه في جولد مور بالتواهي يوم الـ30 من نوفمبر (تشرين الثاني) 2015م

حين كان تنظيم إخوان اليمن المتحكم في الرئاسة الحكومية، غير راضٍ عن تعيين الزبيدي محافظا لعدن، نظرا لتاريخه الوطني ومطالبته منذ وقت مبكر باستعادة دولة الجنوب، ناهيك عن انه أحد المحكوم عليهم بالإعدام من قبل تحالف نظام علي عبدالله صالح واخوان اليمن في الحرب الأولى على الجنوب صيف العام 1994م.

تولى عيدروس السلطة في عدن وأغلب مديرياتها تحت سيطرة عناصر إرهابية، وتعرض لأكثر من 4 محاولات اغتيال، منها 3 بعربات مفخخة، تبناها ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية. وفي منتصف مارس 2016م أطلقت قوات الأمن في عدن عملية عسكرية واسعة لتأمين مديرية المنصورة بعد سلسلة من أعمال القتل والاعتقال شبه اليومي من قبل المسلحين، وفي اليوم التاسع والعشرون من نفس الشهر استكملت القوات الأمنية العملية وسيطرت بالكامل على المديرية.

شهدت مدينة عدن انهيار كاملاً في الخدمات الأساسية، ومنها انقطاع خدمة الكهرباء لفترات طويلة جداً، واستطاع عيدروس وفي أول إنجاز من نوعه في بلد ظل غارقاً في الفساد، من انتزاع منشأة النفط في منطقة حجيف بعد مرور أكثر من 16 عاماً من خصصتها لمصلحة رجل الأعمال اليمني توفيق عبد الرحيم، هذا الحراك التنموي الذي قام به محافظ عدن، لم يرق بكل تأكيد لتنظيم الإخوان الحاكم، الذي وظف الإعلام المحلي للنيل منه وعرقلة جهوده التي كان الهدف منها إعادة عدن إلى وضعها الطبيعي قبل وحدة 1990م.

فعمل الإخوان على محاولة إثارة الفوضى واغلاق مجاري مياه الصرف الصحي وقطع خطوط نقل الطاقة، وانايب المياه، لمحاولة تأليب الشارع ضد المحافظ الذي كانت توجه له تهمة السعي لانفصال الجنوب.

وقد أعلنت حكومة اليمن المؤقتة وعلى لسان وزير الخارجية الأسبق عبدالملك المخلافي أنهم يعرقلون نهوض عدن العاصمة، حتى لا يشجع نهوضها واستقرارها على "الانفصال". على الرغم من الحملة الإعلامية والسياسية التي طالت شخص الزبيدي، الا انه ظل محافظا على علاقته بالرئيس هادي، حيث نظم في الأول من ديسمبر (كانون الأول) 2016م، مظاهرة حاشدة مؤيدة للرئيس عبدربه منصور هادي في ساحة العروض بعدن، نددت بخطة الأمم

المتحدة للسلام في اليمن ورفضت مقترحات المبعوث الدولي لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

في الـ10 من سبتمبر (أيلول) 2016م، دعا محافظ عدن اللواء عيدروس الزبيدي محافظ عدن إلى سرعة تشكيل كيان سياسي ويطالب الرئيس هادي بدعم خيارات الجنوبيين، معتبرا ان تشكيل الكيان السياسي هدفه مقارعة قوى اليمن الشمالي، وان يكون نداءً قويا للتيارات السياسية في اليمن الشمالي؛ وهو الأمر الذي اثار غضبا إخوانيا واسعا.

وكان يهدف الزبيدي من دعوته لـ "إعلان الكيان السياسي في الجنوب للتعبير عن تطلعات الجنوبيين وان يكون ممثلهم في الحكومة وفي أي مفاوضات سياسية مستقبلية".

هذه الدعوة اثار غضبا إخوانيا واسعا، الأمر الذي كشف خريطة التحالفات اليمنية بما فيها ميليشيات الحوثي، والتي وقفت إلى جانب التنظيم الحاكم في اليمن، حيث تبين ان لا خلاف بين هذه القوى عندما يتعلق الأمر بالجنوب.

وبعد هذه الدعوة تزايدت حدة العنف في الجنوب وشهدت العاصمة عدن سلسلة هجمات واغتيالات طالعت كوادر جنوبية بارزة، لكن هذا لم يعرقل المضي في تشكيل الكيان السياسي الجنوبي.

وحين أدرك حكام "الرئاسة اليمنية" أن لا خيار امامهم في مواجهة عيدروس الزبيدي، سوى إقالته من منصب محافظ عدن، وهو ما جعل الحكام يختارون الـ27 من ابريل (نيسان) 2017م، موعداً لذلك، وهو اليوم الذي تحل فيه ذكرى اعلان تحالف الحرب الأولى على الجنوب في العام 1994م.

في الساعات الأولى ليوم الـ27 من ابريل (نيسان الأسود)، أصدر الرئيس عبدربه منصور هادي، قراراً أقال بموجبه كلاً من وزير الدولة هاني بن بريك، ومحافظ عدن اللواء عيدروس قاسم الزبيدي، ومحافظ حضرموت اللواء أحمد سعيد بن بريك، ومحافظ شبوة اللواء أحمد حامد الملس، ومحافظ سقطرى اللواء سالم السقطري، واختيار التاريخ كان هدفه تقديم رسالة للجنوبيين ان "تطلب الأمر سوف نعاود شن حرباً أخرى على الجنوب والسيطرة عليه، مذكرين بتلك الحرب التي انتهت بهزيمة القوات الجنوبية، واحتلال القوات اليمنية الشمالية لكافة مدن الجنوب.

بواكير تأسيس الكيان السياسي الجنوبي

لم يعلق الزبيدي على قرار اقالته، بل مضى في تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أعلن عن تأسيسه عقب تفويض شعبي واسع شهدته العاصمة عدن يوم الـ4 من مايو (أيار) 2017م، والذي عرف بإعلان عدن التاريخي، والذي اعقبه تشكيل قيادة سياسية للجنوب، بزعامة الرئيس عيدروس قاسم الزبيدي وعضوية 26 عضواً مثلوا محافظات الجنوب، يوم الـ11 من نفس الشهر، وهو اليوم الذي شهد ميلاد المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي اكتسب زخماً سياسياً كبيراً على المستويين الإقليمي والدولي، واعتضت اطراف إقليمية، أبرزها "قطر وإيران وتركيا"، واذرع محلية في اليمن كالحوثيين والإخوان، والذين رأوا في المجلس انه عبارة عن "حكومة انفصالية"، يجب مقاومتها.

وقد شكل إعلان عدن التاريخي 4 مايو 2017م حدثاً تاريخياً هاماً ومنعطفاً سياسياً ذا أهمية كبيرة ومفصلية في طريق استعادة دولته الجنوب، وقد حقق المجلس الانتقالي منذ إعلانه خطوات ملموسة سواء على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي أو التنظيمي أو العسكري كما استطاع الحفاظ على المكتسبات الثورة الجنوبية ومواصلة مسيرة الثورة بخطى ثابتة.

ومما سبق يتبين لنا أن الثورة دائمة ما تسعى الثورة إلى تحقيق الاستقرار وبناء الدولة المنشودة فالدولة هي كيان إقليمي محدد تسكنه مجموعة من السكان ويحكمه سلطة سياسية واحدة ذات سيادة على هذا الإقليم وما يهمنا في هذا الإطار هو ما تسعى إليه

الثورة الجنوبية التحررية وحاملها السياسية المتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي استعادة دولة الجنوب العربي من براثن الاحتلال اليمني القبلي العسكري المتخلف .

- مفهوم المرحلة الانتقالية:

إن الثورة حالة مؤقتة فلا يمكن تصور مجتمع ما يعيش في حالة لا نهائية من الثورة إذ لبد له من التحول التدريجي إلى حالة من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري تتشابه أو تختلف مع ما كان موجود من قبل هذا التحول التدريجي أو المرحلة الانتقالية تمهيد لحالة الاستقرار.

والمرحلة الانتقالية هي المرحلة التي تلي الثورة وتتميز بسمات خاصة على مستوى المؤسسات والعلاقات الداخلية والخارجية وعقب انهيار النظام السياسي تحدث حالة فراغ دستوري وقانوني إلى أن تستطع النخب الثورية السيطرة على المؤسسات القمعية لضمان استمرارية عملها الثوري والمؤسسي وغالبا ما تجلى النخب السياسية الجديدة إلى اختيار شخصية وطنية تحضي بالإجماع الوطني .

وتبرز هناك عدد من المعوقات التي يجب على قادة المرحلة الانتقالية تجاوزها نحو عدم امتلاكها الخبرة الإدارية والسياسية الكافية لتسيير مؤسسات الدولة وعادة ما تبرز بعض الأخطاء في هذه المرحلة التي ستتحمل نتيجتها النخب السياسية الجديدة. ومن أبرز المخاوف التي تصاحب المرحلة الانتقالية والتي تسهم القوى المناهضة للثورة أن تغذيها بطرق مباشرة وغير مباشرة هي بروز الخلافات والاختلافات بين أركان التحالف الثوري مما قد يهدده بالانكسار أو الضعف ومن هنا يتوجب على النخب الثورية التنبه لتلك المرحلة لكونها مرحلة خطيرة. ولتفادي تلك الأخطاء وتجنب المعوقات يتوجب على قيادة المرحلة الانتقالية أن تعمل جاهدة لتحويل شرعية الثورة إلى شرعية تعتمد على المؤسسات والإنجاز في مختلف المجالات.

- مؤشرات المرحلة الانتقالية:

أن هناك عدد من المؤشرات السياسية والإدارية المهمة التي من خلالها تستطيع هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي تحقيق ما تصبو إليه؛ لكون تلك المؤشرات خارطة طريق مفهدة لاستعادة الدولة الجنوبية ويمكننا أن نجمل تلك المؤشرات بالتالي:

المؤشر الأول : وجود الكيان السياسي الجنوبي الموحد والحامل للقضية المدافع عنها بحيث يمتلك خطابا سياسيا موحدا تتبناه النخب السياسية المرشحة لقيادة وبناء الدولة والابتعاد عن الخطاب السياسي المزدوج فبروز هذا المؤشر يعد تحولا مهما في الانتقال من الثورة إلى استعادة الدولة.

المؤشر الثاني : السيطرة على بعض المؤسسات التي تتخذ فيها القرارات السيادية للدولة مع الالتزام بالأطر التنظيمية والمؤسسية التي ارتضتها النخب السياسية لإدارة العملية السياسية من خلاله فالنخب السياسية الثورية في لحظة ما يتوجب عليها أن تعمل على إرساء مجموعة من القواعد والقانونية الحاكمة للتفاعلات بين مختلف الأطراف داخله وهذا ما أقدم عليه المجلس الانتقالي الجنوبي.

المؤشر الثالث: وجود آليات يتم من خلالها حل المشكلات والأزمات داخل المجموعة النخبوية السياسية فمرحلة استعادة الدولة بمقابل المرحلة الانتقالية لا بد أن تكون لها مجموعة مستقرة من القواعد والإجراءات التي يتم من خلالها حل النزاعات السياسية سواء أكانت بين المؤسسات والهيئات أم النخب السياسية، كل هذا يساعد على وجود إطار دستوري جديد يحدد مراكز القوة في المجتمع وشكل التفاعلات بينها .

- متطلبات الانتقال من الثورة إلى الدولة:

1. متطلبات سياسية
2. متطلبات إدارية
3. متطلبات اقتصادية
4. متطلبات دستورية وقانونية

- تحديات الانتقال من الثورة إلى الدولة :

1. أزمة الاندماج بين مكونات الثورة
2. أزمة الهوية
3. عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة
4. تأزم علاقة الدولة بالمجتمع
5. أزمة الشرعية

- خيارات الانتقال من الثورة إلى الدولة -

ومن المعلوم لدينا أنه في سبيل الانتقال من الثورة إلى الدولة ينبغي أن تسير خطوات الثورة الجنوبية وحاملها السياسي المتمثل في المجلس الانتقالي الجنوبي في خطي ثابتة معتمدة على أربعة خيارات رئيسة من خلالها يتحقق عنصر السيطرة والتمكين للمؤسسات المستهدفة في سبيل استعادتها لمكانتها .. وتلك الخيارات هي:

- **الخيار الأول:** هدم بعض المؤسسات التي تستطيع يد الثورة الوصول إليها

- **الخيار الثاني:** بناء عدد من المؤسسات الجديدة المناهضة لمؤسسات النظام التيل للسقوط بحيث تقوم بمهام تلك المؤسسات البديلة في المرحلة الانتقالية.

- **الخيار الثالث:** التوغل داخل مؤسسات النظام المتهزئة وسرعة التفاعل والمساهمة في صنع القرارات والتأثير المباشر داخلها في سبيل السيطرة عليها والانتقال بها تدريجياً إلى النظام الجديد.

- **الخيار الرابع:** الانصهار داخل بعض مؤسسات النظام مع الاحتفاظ بخصوصيات المجلس الثورة والعمل على تعطيل القرارات التي تهدد كيان السياسي والعسكري للثورة.

مخطط بياني رقم (1) يوضح خيارات الانتقال من الثورة إلى الدولة

ومن خلال تلك الخيارات تتولد ثلاث أولويات هي: أولويات "آنية" وأولويات "مستقبلية" وأولويات "استراتيجية" يتوجب على صانعي القرار السياسي والثوري الجنوبي إتباعها في سبيل الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة استعادة الدولة.

مخطط رقم (2) يبين خطوات التخطيط الاستراتيجي

وتلك الأولويات ممكن تقسيمها إلى مراحل موزعة على كافة مؤسسات الدولة بحسب تسلسلها وأهميتها وكذا سرعة السيطرة عليها بأقل، تكلفة وبأسرع وقت ممكن.

مخطط رقم (3) يبين مراحل الانتقال من الثورة إلى الدولة

-مراحل الانتقال من الثورة إلى الدولة

وتلك الأولويات ممكن تقسيمها إلى مراحل موزعة على كافة مؤسسات الدولة بحسب تسلسلها وأهميتها وكذا سرعة السيطرة عليها بأقل، تكلفة وبأسرع وقت ممكن.

المرحلة الأولى : استراتيجية التحول في الإطار الأيديولوجي

المرحلة الثانية: استراتيجية التحول في الإطار المؤسسي.

المرحلة الثالثة : استراتيجية التحول في الإطار الدستوري

وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصول القادمة أن شاء الله تعالى

« الفصل الأول »»

التحولات في إطار المؤسسات الأيديولوجية (استعادة الهوية)

- التحول في إطار مؤسسات السلطة السياسية الجنوبية
- التحول في إطار منظمات المجتمع المدني الجنوبي
- التحول في إطار المؤسسات الثقافية والفنية الجنوبية
- التحول في إطار المؤسسات الإعلامية الجنوبية
- التحول في إطار المؤسسات التربوية والتعليمية الجنوبية
- التحول في إطار مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي الجنوبية
- التحول في إطار المؤسسات الرياضية والاجتماعية الجنوبية
- التحول في إطار المؤسسات الدينية والفكرية الجنوبية

توطئة :

إنّ التحولات في إطار المؤسسات السياسية والفكرية والثقافية والتعليمية والاجتماعية يعد مؤشرا نهضويا لمواكبة التطور الثوري والتعبوي للجماهير التواقفة للتغيير، وما لتك المؤسسات من أهمية لكونها الوعاء الفكري للثورة فمن خلاله يباط بها نقل أفكار الثورة وقيمها ومبادئها وأهدافها إلى جماهير الشعب والأجيال الجديدة؛ لكونها تسهم في تثبيت دعائم الثورة وأهدافها ونشر فلسفة الثورة؛ لغرض خلق وعي جماهيري دائم في صفوف أبناء الشعب؛ ليعبر عن ثقافته وهويته وعرس المزيد من الأفكار الثورية التحررية ومناهضة قوى الاحتلال والاستبداد السياسي والعسكري وترسيخ ذلك كثقافة مجتمعية وقيم تجعل من المجتمع الكتلة الحرجة التي ستصمد في مواجهة العدو وصد كل المؤامرات التي تحاك ضد أهداف الثورة.

ومن خلال رصد عملية الانتقال والتحول التي يناضل في سبيلها المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه يتبين أن المجلس حقق كثيرا من التحولات داخل تلك المؤسسات، على الرغم أن القوى اليمينية وحلفاؤها المناهضين لقضية شعب الجنوب ما زالوا يسيطرون على عدد من المؤسسات الأيديولوجية ذات الأهمية داخل محافظات الجنوب ولذلك يكون لها غالبا اليد العليا في هذا الصراع في حال أن لم يتمكن المجلس الانتقالي من الاستيلاء على تلك المؤسسات أو تحديدها أو تدميرها أو أن لم يتمكن من إنشاء مؤسسات موازية؛ ليصل لمرحلة الانتقال الامن لما لهذه المرحلة من أهمية في اكتساب بيئة سياسية حاضنة لأفكار الدولة ومساعدة في نشر الوعي السياسي لدى افراد المجتمع، وتعد مسألة عدم تمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من السيطرة الكاملة على معظم المؤسسات الأيديولوجية فان التحول للمرحلة الثانية (استعادة مقومات الدولة) سيأخذ وقتا طويلا وربما تتعرقل مرحلة الانتقال وتظل الثورة تدور حول نفسها دون ان تحصل على عملية الدفع المنظم للانطلاق خطوة متقدمة نحو اهداف الثورة..

وتعد مرحلة استعادة الهوية الوطنية الجنوبية بمختلف عناصرها عبر المؤسسات الأيديولوجية المحطة المهمة والقاعدة الصلبة في عملية التحول؛ لكون تلك المؤسسات هي الرافعة الرئيسة للأهداف والمبادئ التي تنشدها الثورة، وفيما يلي أبرز تلك الأهداف هي:

1. استعادة الهوية الوطنية السياسية الجنوبية المعبرة عن مدينة شعب الجنوب وتحضره وتفاعل مؤسساته الوطنية لتكتمل لوحة الانتماء والولاء لوطنهم الجنوب.
2. استعادة الهوية الوطنية الثقافية والفنية والادبية المتجذرة في اعماق التاريخ الجنوبي.
3. استعادة الهوية الوطنية الاجتماعية الجنوبية المعبرة عن اصالة هذا الشعب وتماسكه وترايطه الاجتماعي الممتد من باب المندب غربا حتى المهرة شرقا.
4. استعادة الهوية المدنية والحضارية الجنوبية والتي جسدها شعب الجنوب من حضارته القديمة ومرورا بالفتوحات الاسلامية وما تلتها من حقب تاريخيه حتى يومنا هذا.
5. استعادة الهوية الفكرية والعلمية التي اتسم بها أبناء الجنوب العربي المشهود لها في الصدارة وفي أكثر من مجال.
6. استعادة الهوية الدينية المنبثقة من التعاليم الاسلامية والعقيدة الصحيحة التي جسدها الصحابة الفاتحين والتابعين من أبناء الجنوب العربية الذين ارسوا قواعد الدين الحنيف في معظم بقاع الارض.
7. استعادة الحياة المدنية للمكونات النقابية والمجتمعية المعبرة عن الشراكة الوطنية في النهوض بالوطن والسمو به في مراتب متقدمة بين الامم.

1.1 : تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار مؤسسات السلطة السياسية.(الهوية السياسية)

إن المتبع لمعظم التحولات الأيديولوجية التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه حتى اللحظة يرى أن هناك تقدماً كبيراً في نسبة التحول داخل اطار المؤسسات السياسية الوطنية الجنوبية مما يدل على أن التحولات في اطار المؤسسات الحزبية ومكونات القوى السياسية الجنوبية المؤمنة بالتحريير والاستقلال واستعادة كرامة وحرية شعب الجنوب المسلوب تتركز على محور الهوية الوطنية الجنوبية؛ لكونها المنطلق الأساس الذي انطلق في سبيله الثورة الوطنية الجنوبية التحريرية.

وقد شكلت الثورة الجنوبية نموذجاً جديداً في السياسة والايديجيا وطرق المقاومة للنظام اليمني الاستبدادي المحتل للأرض والإنسان وأصبحت فيما بعد قدوة يتحدى بها في سبيل التحرر من الأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي. وقد فرزت تلك التجربة عدد من نقاط القوة لدى المجلس الانتقالي الجنوبي التي جعلته ينطلق بقوة كبيرة نحو التحولات الكبرى.

وأصبحت أسس المجلس الانتقالي الجنوبي وأدبيات تكوينه تنبثق من رجم الثورة الجنوبية التحريرية السلمية ساعياً لتحقيق أهدافه ومبادئه الثورية في وثائق تأسيسه وكانت مجملها تصب في استعادة هويته ودولته.

لقد عمد المجلس الانتقالي منذ تأسيسه على تفعيل نشاطه السياسي والاجتماعي حيث عمل على لملمة المكونات الجنوبية المؤمنة بالتحريير والاستقلال والسير معاً في حمل المشروع الوطني الجنوبي وكان لهذا التحول السياسي المصحوب بالتحول الفكري والثقافي دوراً كبيراً في استمرارية الثورة وبلورة الخطاب السياسي الموجه نحو تعزيز هوية الجنوب السياسية والاقتصادية والثقافية، لتتشكل خارطة طريق المجلس الانتقالي للانطلاق نحو هدف استعادة الدولة ويمكن الإشارة إلى أهم الإنجازات التي تحققت في اطار السلطة السياسية خلال الأربعة الأعوام المنصرمة :

أولاً: الإنجازات في اطار السلطة السياسية (نقاط القوة)

1. تأسيس وبناء وانجاز الكيان السياسي الجنوبي الموحد والمتمثل في (المجلس الانتقالي الجنوبي بكل هيئاته ولجانه وأعضائه ومناصريه؛ ليكون حاملاً سياسياً لقضية شعب الجنوب ويمثلها في كافة المفاوضات المحلية والاقليمية والدولية.
2. استعادة الهوية السياسية الجنوبية التي تعد المحور الرئيس التي تتمحور حوله قضية شعب الجنوب وثورته التحريرية.
3. توحيد الخطاب السياسي لمعظم النخب السياسية الجنوبية وتوجهه نحو الهدف المنشود والابتعاد عن الخطاب السياسي المزدوج، فبروز هذا المؤشر يعد تحولاً مهماً في الانتقال من عشوائية الخطاب الثوري الانفعالي إلى خطاب سياسي عقلاني منظم يظهر عدالة القضية وابرازها للمجتمع الدولي.
4. الشراكة مع بعض المؤسسات والنخب السياسية الجنوبية والعمل معاً في سبيل صياغة القرارات السيادية مع الالتزام بالأطر التنظيمية والمؤسسية التي ارتضتها النخب السياسية لإدارة العملية السياسية في المرحلة الانتقالية.
5. إرساء مجموعة من القواعد والقانونية الحاكمة للفاعلات بين مختلف الأطراف داخل هيئات ولجان المجلس الانتقالي الجنوبي والتي تعد مؤشراً لعملية التحول.
6. تحقق مبدأ الشمول في التكوين داخل هيئات المجلس العليا والدنيا، فهي الضامن الرئيس لاستمرارية المجلس وشيوعه واتساع نطاقه الجغرافي؛ ليشمل كل محافظات

ومديريات ومراكز وقرى والأحياء الجنوبية، وقد تجلّى الشمول في التكوين رئاسة المجلس وهيئاته ودوائره ولجانته في الأمانة العامة والجمعية العمومية والهيئة الرئاسية.

7. إيجاد مجموعة من الآليات والنظم التي يتم من خلالها حل المشكلات والتزامات مع المكونات والحزب والشخصيات الجنوبية المناهضة أو المعارضة أو الصامتة لسياسة المجلس الانتقالي الجنوبي والعمل معها وفق القواسم المشتركة وتحبيدها من حدة الصراع وفتح ابواب الحوار والنقاش معها .

8. استطاع المجلس أن يؤسس مجموعة مستقرة من القواعد والإجراءات التي يتم من خلالها حل النزاعات السياسية سواء أكانت بين المؤسسات والهيئات أم النخب السياسية داخل المجلس الانتقالي الجنوبي.

9. التوسع الأفقي والرأسي داخل مؤسسات وهيئات المجلس المتعددة وتطريزها بالوان الطيف السياسي الجنوبي في سبيل الوصول للجماع الوطني الجنوبي المنشود.

ثانياً: المشاكل والتحديات في اطار السلطة السياسية (نقاط الضعف)

على الرغم من تلك الإنجازات الكبيرة التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي في زمن قياسي قصير جداً، فقد رافقت تلك الإنجازات عدد من التحديات والمعوقات؛ نتيجة لعدد من البواعث العوامل الذاتية والموضوعية مما جعلت المجلس الانتقالي يفقد كثيراً من الجهد والوقت.

وفي هذه المبحث سنحاول نبرز أهم تلك المشاكل والتحديات، وهي كالآتي:

1. ضعف الأداء الإداري والسياسي لبعض هيئات ودوائر ولجان المجلس الانتقالي الجنوبي ابتداء من هيئة رئاسة المجلس ومرور بالجمعية ولجانها والأمانة العامة ودوائرها وانتهاء بالقيادة المحلية في المحافظات والمديريات حيث برز الضعف الرقابي والتنفيذي للمهام الملقاة عليهم.

2. ضعف الوعي الجماهيري والعمل التنظيمي داخل قواعد المجلس الانتقالي في المديريات والمراكز؛ لعدة أسباب منها المركزية المطلقة وعدم التنسيق بين قيادة الهرم والقواعد الجماهيرية ومن جانب آخر التداخلات في المهام وعدم إعطاء اللجان والدوائر البرامج الكافية والمطلوبة التي من خلالها تربط أفئدة الجماهير بأهداف قضيتك العادلة.

3. الاعتماد على الشرعية الثورية التي اكتسبها المجلس الانتقالي الجنوبي من الجماهير الجنوبية لا تكفي وحدها من دون سند من القوى الأخرى.

4. ضعف دور معظم الأحزاب والمكونات والشخصيات السياسية الجنوبية في تعزيز الهوية الوطنية وتنمية الاتجاهات السياسية الوطنية الجنوبية.

5. مواقف بعض القوى الجنوبية المرتهنة للقوى المناهضة لمشروع شعب الجنوب شكل عائقاً آخر أجل مسيرة شعب الجنوب التحريرية.

6. إشكالية بعض النخب السياسية الجنوبية والمتمثلة في غياب العمل المؤسسي واستدعاء الخبرة الصراعية والتزامات والحروب وكذلك قدم ألياتها وقوابلها مع اتسام العلاقات فيما بينها بالشك والريبة.

7. أزمة تكامل وطني (أزمة هوية) إن ما يعانيه شعب الجنوب هو وجود بعض أبناءه الذين ينتكرون لهويتهم وتاريخهم لوجود أزمة تكامل وطني لديهم وأزمة هوية تجعل انتمائهم لأشخاص ومناطق أخرى.

8. ضعف الخطاب السياسي في مناصرة قضية شعب الجنوب وعدم قدرته في مواكبة

الأحداث السياسية والعسكرية مما شكل تحد كبير يواجهه المجلس الانتقالي الجنوبي وثورته المباركة.

9. ضعف الجانب الإعلامي الجنوبي في حشد شعوب العالم الحرة وراء مطالبنا وبقنعتها بعدالة قضيتنا ويكشف المجهولية عن رواية ثورتنا وأنها فعلا ثورة في سبيل الكرامة والحرة وليست حربا طائفية أو حربا أهلية .
10. الحرب العسكرية والاقتصادية والخدمات والإعلامية الممنهجة التي تقودها القوى اليمنية بمختلف تشكيلاتها ضد شعب الجنوب وقيادته السياسية والعسكرية.

ثالثا: الفرص والامكانات المتاحة:

1. تطوير الأداء السياسي والإداري لهيئات المجلس الانتقالي الجنوبي العليا والدنيا.
2. تفعيل دور الأحزاب السياسية الجنوبية المؤمنة بقضية شعب الجنوب وهويته وإبرازها للرأي العام المحلي والدولي؛ لكونها المؤشر الوطني لبناء جنوب موحد ديمقراطي حديث.
3. تفعيل دور المكونات والتجمعات السياسية الجنوبية في سبيل تنمية الاتجاهات السياسية الوطنية الجنوبية.
4. تفعيل دور الشخصيات السياسية الوطنية الجنوبية المؤمنة بقضية شعب الجنوب .

رابعا: المعالجات المقترحة :

1. تطوير الأداء السياسي والإداري لهيئات المجلس الانتقالي الجنوبي

أ- الأهداف العامة :

- بناء مؤسسات سياسية وطنية جنوبية لديها القدرة الإدارية والسياسية في مواجهة الصعاب والسير بقضية شعب الجنوب العادلة إلى مبتغاهما المرجو تحقيقه.
- تطوير تجربة الانتقال من الثورة إلى الحولة لدى المجلس الانتقالي الجنوبي؛ مستشرفين الفرص المتاحة التي من خلالها يستطيع المجلس الانتقالي الجنوبي التصرفي السير بالثورة الجنوبية التصرفية إلى بر الأمان.
- تعزيز الحصانة الفكرية للمجلس الانتقالي والقوى الثورية الأخرى لكي لا تنفجر من الداخل وتعزز الحصانة المادية لكي لا يضرب من الخارج ويحتاج إلى حصانة أخلاقية فمتانة الأسوار لا تغني عن دخول العدو أن كان الحارس فاقدا للضمير غير مؤمن بالقضية لذلك فامتلاك أدوات حماية المشروع الوطني المادية والمعنوية أهم من امتلاك وسائل انجازها فلينجاز سهل ولكن الحفاظ عليه هو التحدي الأصعب من عدو الداخل والخارج.
- تطوير آليات المتابعة والمحاسبة والمراقبة المستمرة لكافة الهيئات التنفيذية متابعة عملية تنفيذ قرارات الرئيس والهيئة منذ لحظة إعلانها حتى آخر لحظة لتقييمهما.
- اعتماد استراتيجية جديدة تتمثل بالانتقال إلى مرحلة المشاركة الفاعلة لجميع هيئات ودوائر المجلس وصولا إلى الشراكة في صناعة السياسات والقرارات تحقيقا للنظام المؤسسي

ب_ المهام المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف:

1. رصد وتقييم نقاط الضعف والعمل على تطويرها وتتبع نقاط القوة وتعزيزها في سبيل الارتقاء بالعمل السياسي والإداري لهيئات ولجان المجلس الانتقالي الجنوبي
2. الرقابة والإشراف المباشر على قرارات المجلس العليا والدنيا ومتابعة تنفيذها وماهي المعوقات التي تعيق تنفيذ تلك القرارات.
3. المتابعة المستمرة للأنشطة والفعاليات والبرامج المخططة وغير المخططة داخل دوائر

- ولجان وهيئات المجلس.
4. تطبيق نظام الثواب والعقاب داخل الأطر المختلفة وخلق انموذج قيادي يحتذى به
5. تطوير ورغد الدائرة التنظيمية بكفاءة وعناصر نشطة وفاعلة تعمل باستمرار في تقييم وتوجيه ومتابعة كافة الهيئات والمؤسسات والأنشطة سواء أكانت خارج المجلس أو داخله وتقييم عملها بدقة وتفان وتقديم المعالجات التي تسهم في تعزيز الاداء .
6. تطوير ورغد كوادر لجان الجمعية الوطنية بكفاءات وعناصر نشطة وفاعلة تعمل باستمرار في تقييم وتوجيه ومتابعة كافة الهيئات والمؤسسات والأنشطة سواء أكانت خارج المجلس أو داخله.
7. إنشاء إدارات سياسية وإيديولوجية داخل المؤسسات الوطنية الجنوبية بغرض التثقيف السياسي والوطني وتعزيز روح الانتماء والولاء للهوية الوطنية الجنوبية.
8. إقامة مجموعة من الفعاليات والندوات السياسية والاجتماعية الجنوبية لأذابه الجليل ولم الصفوف لما فيه مصلحة الجنوب.
9. 9- إقامة ورش عمل تناقش مفاهيم الهوية السياسية وإقرار المفاهيم المعززة للهوية الجنوبية.
10. إقامة حلقات حوارية بين المكونات والأحزاب والشخصيات السياسية الجنوبية تتناول مقتضيات المرحلة .
11. إقامة مبادرات وطنية لتعزيز الهوية السياسية وتنمية الاتجاهات الوطنية .
12. عقد دورات تدريبية لقيادات هيئة رئاسة المجلس الهدف منها إكسابهم المهارات السياسية والإدارية التي تمكنهم من التغلب على الصعوبات العمل في مهنتهم الوظيفية.
13. استكمال تأسيس التكوينات المساعدة (الدوائر الإدارات الشاغرة والأقسام واللجان المحلية.
14. مراقبة تعزيز العمل المؤسسي من خلال الالتزام باللوائح والنظم المقررة في وثائق وأدبيات المجلس الانتقالي الجنوبي.
15. إلزام كافة الأعضاء هيئة الرئاسة بالحضور والمشاركة الفعالة في كافة أنشطة وفعاليات هيئة الرئاسة ويجب ألا ينحصر تنفيذ المهام على شخصيات بعينها.
16. تطوير ورغد الدائرة التنظيمية بكفاءة وعناصر نشطة وفاعلة تعمل باستمرار في تقييم وتوجيه ومتابعة كافة الهيئات والمؤسسات والأنشطة سواء أكانت خارج المجلس أو داخله وتقييم عملها بدقة وتفان وتقديم المعالجات التي تسهم في تعزيز الاداء .

2- تفعيل العمل الثوري داخل الأحزاب السياسية الوطنية الجنوبية أ- الأهداف :

- توحيد التوجه السياسي للأحزاب السياسية الوطنية الجنوبية المؤمنة بقضية شعب الجنوب تحت مظلة استعادة الحولة الجنوبية وتحقيق الأمن والاستقرار وقطع الطريق أمام القوى المعادية لتفكيك اللحمة الجنوبية.
- مشاركة القوى السياسية الجنوبية في المرحلة الثورية الانتقالية بحيث تقوم تلك القوى بمساندة المجلس في تحقيق أهداف ثورة الجنوب دعم المجلس الانتقالي الجنوبي في اتخاذ أي خطوات قادمة في سبيل استعادة الحولة.
- توحيد الخطاب السياسي الجنوبي وتوحيد الرؤى والأهداف وعدم الوقوف عائقاً أمام شعب الجنوب في تحقيق هدفه واستعادة دولته.
- الاسهام في ترسيخ المبادئ الديمقراطية داخل الاطر التنظيمية السياسية الجنوبية والتي من خلالها ترتسم لوحة الجنوب القادم .

- اقناع العالم الحر بأن المجلس الانتقالي الجنوبي ولقوى الوطنية الجنوبية هي من تحمل قضية شعب الجنوب وأن مبادئ الديمقراطية واحترام الرأي والتعايش السلمي متأطرة داخل تلك السياسية الجنوبية.
- تحقيق التوافق بين الأحزاب الوطنية الجنوبية والمجلس الانتقالي حسب ما تقتضي الحاجة وبما لا يتعارض مع أهداف ومبادئ وأسس المجلس الانتقالي ومرجعياته المسنودة بتفويض شعب الجنوب التاريخي .
- تعزيز الاصطفاف الشعبي الجنوبي وتقريب وجهات النظر بين الأطراف السياسية الجنوبية بما يخدم المصلحة العامة للجنوب ويعتمد تحقيق ذلك على قدرة لجنة الحوار الجنوبي ومهارتهم الشخصية.
- الوصول إلى أرضية مشتركة مع الأحزاب الوطنية الجنوبية وتعزيز نقاط الاتفاق بما يضمن تجسيد مبادئ التصالح والتسامح وتحقيق السلام بين الجنوبيين.

ب- المهام المطلوبة :

1. حصر ورصد كافة المكونات والأحزاب السياسية الجنوبية الوطنية وترتيبها وفق الحزب الأكثر شعبية وانتشارا وكذا قياس مدى تأييده لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت).
2. تفعيل لجنة الحوار الوطني الجنوبي الجنوبي بالداخل والخارج واستكمال عملية التفاهمات وفق الاسس والمبادئ التي تقره وثائق المجلس الانتقالي الجنوبي والمفوض بقرار الشعب .
3. عقد جلسات تشاورية مع الأحزاب السياسية الجنوبية لتبادل الآراء والأفكار حول مستقبل قضية شعب الجنوب ومناقشة السبل الكفيلة بتحقيق أهداف ثورة شعب الجنوب.
4. تقوم اللجنة برفع تقرير عن كل جلسة تشاورية واستخلاص الرؤى وتصنيفها.
5. تقوم اللجنة بتحليل مواقف الأحزاب الوطنية الجنوبية من قضية شعب الجنوب ومبادئ استعادة دولة الجنوب كاملة السيادة .
6. تعمل اللجنة على إعداد تصور وفقا لما يتمخض عن الجلسات مع الأحزاب الوطنية الجنوبية ورفع مقترحات حول مسارات التوافق والتعارض لهيئة الرئاسة قبل توقيع أي موائيق بين الجانبين.
7. بحث اللجنة إمكانية تشكيل فريق تفاوضي جنوبي لتمثيل القضية الجنوبية في المحافل الدولية.
8. التوقيع على صيغة بيان مشترك أو ميثاق شرف لتعزيز الثقة بين الطرفين والالتزام بما تم الاتفاق عليه.
9. تفعيل لجنة الحوار الوطني الجنوبي الجنوبي بالداخل والخارج واستكمال عملية التفاهمات وفق الاسس والمبادئ التي تقره وثائق المجلس الانتقالي الجنوبي والمفوض بقرار الشعب .
10. عقد جلسات تشاورية مع الأحزاب السياسية الجنوبية لتبادل الآراء والأفكار حول مستقبل قضية شعب الجنوب ومناقشة السبل الكفيلة بتحقيق أهداف ثورة شعب الجنوب.

3- تفعيل دور المكونات والكيانات الوطنية الجنوبية المؤمنة بقضية شعب الجنوب أ- الأهداف العامة:

- العمل على تطوير العلاقة بين المكونات الجنوبية والمجلس الانتقالي الجنوبي وحثهم المستمر على التمسك بالقواسم المشتركة التي تجمعهم في سبيل نصره قضية شعب الجنوب العادلة.

- الحوار مع المكونات ذات المطالب الحقوقية والاعتراف بأن مطالبها حقوقية ومجتمعية وسيتم حلها في إطار دولة الجنوب.
- العمل على أن يكون ممثلي تلك المكونات ضمن فريق جنوبي موحد في المفاوضات التي تخص قضية شعب الجنوب.

ب- المهام المقترحة لتحقيق الاهداف :

1. حصر ورصد كافة المكونات والكيانات الجنوبية الوطنية الثورية وترتيبها وفق المكون الأكثر شعبية وانتشارا وكذا قياس مدى تأييده لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. تشكيل لجنة خاصة للحوار مع كل مكون ويتم اختيار اللجنة حسب معايير تتناسب مع طبيعة الطرف الآخر.
3. قناع الأطراف تلك بان مطالبها حقوقية والأفضل حلها ضمن دولة الجنوب القادمة وليس ضمن دولة الجمهورية اليمنية.
4. عقد جلسات تشاورية مع كل مكون كما على حدة لتقريب وجهها النظر المختلفة.
5. اقتراح معايير لبناء الثقة مع تلك المكونات للتأكيد على أن المجلس الانتقالي سيضمن حل مشاكل تلك المكونات في إطار الدولة الجنوبية الفيدرالية.
6. لتأكيد على اعتماد نظام حكم يضمن حقوق كل المحافظات الجنوبية ويحقق العدالة الاجتماعية لكل أبنائه.

7- توقيع ميثاق شرف لضمان التزام كل الأطراف بنتائج الحوار المتوافق عليه.

تفعيل دور الشخصيات الاجتماعية والنخب الوطنية الجنوبية

أ- الأهداف العامة:

- القيام بعملية موازية اجتماعية وسياسية بين القوى النافذة والمؤثرة حتى لا يستقطبها الطرف المناهض لثورة شعبنا والعمل على تعزيز العلاقة مع الشخصيات السياسية والتاريخية الجنوبية المؤمنة بقضية شعب الجنوب ودعوتها للمشاركة في قضية شعبهم العادلة.
- استقطاب أكبر عدد من الشخصيات التاريخية والعسكرية والاجتماعية والقبيلية والسياسية المؤثرة ذات الثقل الاجتماعي التي تحظى باحترام وثقة في محيطها وذلك للحصول على تأييدها ودعمها للمجلس الانتقالي وأهدافه ومرجعياته ومبادئه.
- استيعاب تلك الشخصيات أو بعض منها في هيئات المجلس وفقا لأهمية وثقل كل شخصية.
- إقناع تلك الشخصيات تفويض 4 مايو بمثابة خارطة طريق وخطة عمل للمرحلة القادمة يتم تنفيذه بسلسلة وسلامية.
- الاتفاق على توقيع بيان مشترك لكل الشخصيات التي تم التوافق معها والالتزام من الطرفين بتنفيذ بنود ذلك العقد لتعزيز الثقة ولضمان عدم تملص أي طرف من الاتفاق مستقبلا.

ب- المهام المطلوبة لتحقيق الاهداف:

1. حصر ورصد كافة المكونات والكيانات الجنوبية الوطنية الثورية وترتيبها وفق المكون الأكثر شعبية وانتشارا وكذا قياس مدى تأييده لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)

2. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقاً للأهداف أعلاه.
3. الجلوس مع الشخصيات المستهدفة ونقل صورة إيجابية عن توجهات المجلس وانفتاحه على الجميع وتعزيز مبادئ التصالح والتسامح.
4. إعداد قائمة بالشخصيات التاريخية والسياسية والعسكرية والوجهات والقبلية (سلاطين ومشايخ) والشخصيات السياسية البارزة في كل محافظة بواسطة مجالس الانتقالي والتواصل معه في سبيل الوصول إلى نتائج سياسية تخدم قضية شعب الجنوب.
5. التواصل مع تلك الشخصيات والتحاوور معها وفقاً لمعايير منها (الأقرب في توجهاتها للمجلس الانتقالي) وولاءها لقضية شعب الجنوب.
6. الانتقال إلى التحاوور مع الشخصيات التي يخالف توجهها المجلس الانتقالي ومعرفة جوانب الاختلاف والاتفاق أو الوصول إلى أرضية مشتركة تضمن مصالح الجانبين.
7. تعقد اللجنة اجتماعاته الأسبوعية وترفع تقاريرها للجنة الفنية.
8. تقدم اللجنة شرح عن الصعوبات والمعوقات التي واجهتها أثناء جلسات الحوار وأهم ما تم التوصل إليه.
9. إعداد قائمة بالشخصيات التاريخية والسياسية والعسكرية والوجهات والقبلية (سلاطين ومشايخ) والشخصيات السياسية البارزة في كل محافظة بواسطة مجالس الانتقالي والتواصل معه في سبيل الوصول إلى نتائج سياسية تخدم قضية شعب الجنوب.

1.2 تحولات الانتقالي في اطار منظمات ومؤسسات المجتمع المدني

يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة. وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري. أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص أقله من حيث المبدأ. ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور هام في أي نظام ديمقراطي .

اولا: الإنجازات (نقاط القوة)

- استطاع المجلس الانتقالي أن يكتسب بعضاً من الحيوية في بعض النقابات العمالية والجمعيات والاتحادات المهنية والإبداعية مع تكوين منظمات أخرى وزاد اتحاد الأدباء والكتاب الجنوبيين من دور أعضاءه الثقافي والإبداعي على المستويين الداخلي والخارجي كما استعاد القطاع الشبابي والطلابي في كليات الجامعات نشاطه وقامت نقابة المعلمين الجنوبيين بدورها الذي اعتبره حكومة الفساد مقلقا ومزعجا لها ولسياساتها. بعض نقابات موظفي الخدمة المدنية نشاطها وبنفس الوقت الحصول على دعم ومساندة تلك المنظمات لأي خطوات قادمة قد يتخذها المجلس وذلك من خلال تعبئة وتحريك وحشد الشارع على اعتبار إن المجتمع المدني هو صوت الشعب وضمير.

ثانيا: المعوقات والتحديات (نقاط الضعف)

- أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجنوبي هي التحديات السياسية وبالنظر إلى واقع المنظمات الفاعلة في البلاد نجد أن المنظمات التابعة لحزب الإصلاح، ومليشيات الحوثي الإرهابية هي الأبرز من حيث النشاط والحضور والأقرب في علاقتها مع المجتمع والمحلي والدولي فمنذ تأسيس تلك المنظمات أصبحت

لها قدرة أيضا على ربط علاقات مع المنظمات الدولية المانحة والحصول على الدعم لمشاريعها بشكل مستمر.

- العمل الدؤوب للشرعية اليمنية وطاقمها الوظيفي العامل في عدن الى ترتيب وضع المنظمات الإنسانية المناهضة لقضية شعب الجنوب والمشبوهة في عملها الانساني ا لبحث .
- العمل الدؤوب للقيادات الاخوانية والحوثية لتقديم منظماتهم الحزبية للمنظمات المانحة من اجل الحصول على الدعم المالي والاستحواذ عليه .
- تعمل معظم المنظمات الحقوقية التابعة لجماعة الحوثي والاخوان على رفع تقارير مزورة ومفبركة عن الأوضاع الأمنية وانتهاكات الحقوقية وغيرها في الجنوب بدلا من تكريسها لتوثيق الانتهاكات التي تمارسها المليشيات الحوثية في الشمال.
- ضعف التمويل الخاص بمؤسسات المجتمع المدني الجنوبي وشحة الموارد المالية تمثل أبرز التعقيدات التي تواجه العمل المدني.
- التحديات السياسية حيث تسعى الأطراف السياسية لاحتواء جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني وخطوة مع العمل السياسي واستخدام المجتمع المدني لتحقيق اهداف سياسية.
- التحديات الثقافية تتمثل في ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من المجتمع مما يتوجب تعزيزها من خلال وسائل الاعلام والمناهج الدراسية والمؤسسات الدينية في الوقت الذي يجب ان يتعاطم فيه دور المؤسسات الدينية فكلما ازدادت ثقافة التطوع اصبحت المواطن مدركا لأبعاد العمل المدني والاجتماعي اتى العمل المدني بنتائج إيجابي
- تقترب برامج منظمات المجتمع المدني في الجنوب الى عمل الاحسان في حين ان عمل هذه المنظمات في بعض المجتمعات بات أقرب الى المفهوم التنموي بحيث يوازي المؤسسات الحكومية وهذا يتطلب إعادة نظر وتجاوز فكرة الاحسان المباشر الى العمل التنموي والتأهيل والتدريب للفئات المستهدفة من نشاط المنظمات للمساهمة في بناء المجتمع والمؤسسات الصحية والتربوية والترفيهية ومكافحة الامية بدلا من فكرة تقديم المساعدات.

ثالثا: المعالجات المقترحة:

- الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني الجنوبية ودعمها وتأهيلها وتدريب الشباب النشطاء والعمل على توعيتهم بأهمية العمل المجتمعي ودوره في بناء المجتمع ورفع من مستوى الوعي لديه.
- عقد ورش عمل لتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني الجنوبية وكيفية ربط علاقات مع المنظمات الدولية ودعم القضية الجنوبية والتأكيد على ضرورة دعم الجنوبيين لاستعادة دولتهم في المطافل الدولية.
- بناء علاقة شراكة مستدامة بين المجلس الانتقالي ومنظمات المجتمع المدني في الجنوب لذلك من أهمية في توطيد العلاقة بين المجتمع والمجلس لما يلعبه المجتمع المدني من دور في العمليات الانتقالية الناجحة.
- التشبيك بين منظمات المجتمع المدني ذات الهدف الواحد لما يخدم القضية الجنوبية
- توفير الحماية لقيادات المجتمع المدني الذين يتعرضون للتهديد والتخويف عند تبنيهم لقضايا مجتمعية وامنية حساسة والدفاع عن المتضررين.
- التركيز على الدور الرقابي والتنموي الذي يجب ان تلعبه منظمات المجتمع المدني في الجنوب وليس فقط على تقديم المساعدات الإنسانية.

- تقديم رؤية مشتركة ما بين الأمانة العامة لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي ممثلة بدائرة الشؤون الاجتماعية ولجنة الشؤون الاجتماعية بالجمعية الوطنية فيما يتعلق بتنظيم عمل منظمات المجتمع الجنوبي الفاعلة ومتابعة سير عملها وانجازها.
- اتخاذ موقف صارم وواضح تجاه ممارسات ذبول الشرعية في الجنوب لما لتلك الممارسات من خطر على الجنوب ارضا وانسانا وعليه اتخاذ اجراءات الصارمة لمنع تمدد الشرعية الشمالية في الجنوب قبل ان تعود ارجها لاحتلال الجنوب مرة أخرى

رابعا: آليات التنفيذ المقترحة

- إقامة اتحادات عامة لمنظمات المدينة الجنوبية يحمل مشروع الهوية الجنوبية .
- عمل دراسة ميدانية احصائية لمنظمات ومؤسسات المجتمع الجنوبي المدنية وتقييم أعمالها ونشاطها واتجاهاتها وتحديد آلية التعامل معها
- تشكيل لجان تواصلية مع كل المنظمات والجمعيات في القرى والمراكز والبيضاء وبإشراف الشؤون الاجتماعية في الانتقالي.
- إقامة حملات توعوية تقف بحزم ضد كل نهج يعمل على طمس هوية ثقافة المكان، مثل تغيير تسمية المعالم..
- العمل على حث المجتمع المدني من اجل القيام بدورها الرقابي على المؤسسات والضغط في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار الأمني والاقتصادي في الجنوب.
- السعي في سبيل ضمان قيام منظمات المجتمع المدني بدورها الذي أنشئت لأجله وهي خدمة المواطن الجنوبي من خلال التوعية المجتمعية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لكل المستحقين.
- إقامة اتحاد عام لمنظمات المدينة الجنوبية يحمل مشروع الهوية الجنوبية .
- عمل دراسة ميدانية احصائية لمنظمات ومؤسسات المجتمع الجنوبي المدنية وتقييم أعمالها ونشاطها واتجاهاتها وتحديد آلية التعامل معها
- تشكيل لجان تواصلية مع كل المنظمات والجمعيات في القرى والمراكز والبيضاء وبإشراف الشؤون الاجتماعية في الانتقالي.
- إقامة حملات توعوية تقف بحزم ضد كل نهج يعمل على طمس هوية ثقافة المكان، مثل تغيير تسمية المعالم..
- العمل على حث المجتمع المدني من اجل القيام بدورها الرقابي على المؤسسات والضغط في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار الأمني والاقتصادي في الجنوب.

1.3 تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار المؤسسات الثقافية والأدبية

إن الهوية الثقافية تعد احد المرتكزات الرئيسة لأي شعب من الشعوب، فقد حرصت الشعوب والأمم منذ بداية فجر البشرية حتى هذا اليوم المحافظة على تميزها وتفردتها اجتماعياً وثقافياً، لذلك أنصب اهتمامها بأن يكون لها هوية تُساعده في الإعلاء من شأن الأفراد وربط بعضهم ببعض، كما ساهم وجود الهوية في زيادة الوعي بالذات الثقافية والاجتماعية، مما ساهم في تمييز الشعوب عن بعضهم بعضاً؛ فالهوية جزء لا يتجزأ من نشأة الأفراد منذ ولادتهم حتى رحيلهم عن الحياة.

إن وجود فكرة الهوية ستساهم- بدون شك- في التعبير عن مجموعة من السمات الخاصة بشخصيات الأفراد؛ لأن الهوية تُضيف للفرد الخصوصية والذاتية، كما أنها سوف تجعله في إطار القالب الكلي للمجتمع، كما إنها تعتبر الصورة التي تمكس ثقافته، ولغته، وعقيدته، وحضارته، وتاريخه في دائرة الجماعة، كما تُساهم في بناء جسور التواصل بين كافة الأفراد سواء داخل مجتمعاتهم، أو مع المجتمعات المختلفة عنهم.

إن الهوية الجنوبية ليست هويةً إشكالية تتعارض فيها مكونات الثقافة مع خصائص الهوية الوطنية، فالهوية الجنوبية المعاصرة المؤسسة على ثقافة إنسانية عريقة، والطالعة من معاناة القهر ومسعاعي التهميش والطمس والإلغاء، والتي أعادت إنتاج نفسها عبر مسيرة نضالٍ وطنيٍّ تحرُّريٍّ شاقٍ وعنيدٍ، قد حصّنت نفسها، باستنهاض ما اختزنته جذورها الثقافية العريقة، من السقوط فيما نهضت لحماية نفسها منه ومقاومته.

إن المتأمل في عملية التحول في الإطار الثقافي الجنوبي يرى ان هناك تحولا ملموسا فقد اسهم المجلس الانتقالي الجنوبي في رسم عمق ثقافيٍّ منفتحٍ على ثلاث جهات هي: تاريخ الجنوب العربي الموهل في القدم؛ معطيات الحاضر الموسوم بالنضال التحرُّري؛ وممكنات المستقبل المفتوح على استعادة القدرة على المشاركة في صنع الحضارة الإنسانية، وذلك في تواشجٍ متصل مع نهوض هذه الهوية، أولاً وقبل كل شيء، على رؤى مستنيرة، وعلى مبادئ إنسانية متفتحة، وعلى قيم ومعايير تحترم الإنسان، وتحصي حقوقه وحرياته جميعاً.

وفي هذه الاسطر ممكن نوجز ابرز التحولات والانجازات التي حققها المجلس الانتقالي في الجانب الثقافي والفني والادبي، وهي:

أولاً: الإنجازات في اطار المؤسسات الثقافية والأدبية (نقاط القوة)

- لعبت الدائرة الثقافية في الأمانة العامة للمجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسها دوراً كبيراً في تعزيز الهوية الثقافية الجنوبية وفروعها في المحافظات والمديريات من خلال تقديم عدد من البرامج والأنشطة المتنوعة رغم شحة الإمكانيات وظروف المرحلة.
- حقق المجلس الانتقالي الجنوبي تقدماً كبيراً في تفعيل عدد من المؤسسات الثقافية الجنوبية، كـ (تأسيس اتحاد أدباء وكتاب الجنوب وفروعه في المحافظات وكذلك تأسيس اتحاد الفنانتين والمسرحيين الجنوبيين وفروعه في المحافظات ودعم ومساندة عدد من المبادرات الثقافية كـ (مبادرة هويتنا لحماية المعالم التاريخية وعدد من المؤسسات والصالونات والمنتديات التي تهتم بالجانب الثقافي والادبي.

ثانياً: المشاكل والتحديات في اطار التحول الثقافي (نقاط الضعف)

- رغم ما تبذره الدائرة الثقافية في المجلس والمؤسسات الجنوبية الأخرى يشكل الحلقة الأضعف أمام المواجهة مع الصدمات والتوجهات الثقافية والتدميرية المسالطة لطمس الهوية الثقافية الجنوبية الفنية والادبية والتاريخية والحضارية.
- اصرار العدو في استمرارية تجريف وطمس المعالم الأثرية والتاريخية المادية والمعنوية من متاحف وكنوز ومدافن ومدن تاريخية والعمل المستمر في نهبها دون أن يتشكل وعي وطني لحماية تلك المعالم التاريخية والحضارية الممتدة في كل بقاع جنوبنا الحبيب.
- تعطيل وشل الحركة الادبية والثقافية والفنية الجنوبية مازال حتى اللحظة وهذا مؤشر خطير أمام الأجيال القادمة الذين يتلقون ثقافة مناهضة عبر وسائل متهددة في المناهج والقنوات ووسائل التواصل الاجتماعي مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تعزيز هوية الجنوب وتنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية في أجياله القادمة.
- ضعف الإمكانيات والتشجيع للمنتديات والملتقيات الثقافية والأدبية والفنية الجنوبية المناصرة لقضية شعب الجنوب العادلة.
- المحاولات المتكررة لمسح هوية الجنوب يعني تدمير سماتها وانتمائها كلياً وجعلها في التبعية والإذلال الشمالي وبعثرة الانتماء الجنوبي وتفكيك النسيج الجمعي الواحد

وتوطين حالة الانهزامية في الوسط الشعبي للجنوب، وتدمير مقوماته وأسس وجوده.

ثالثا: الفرص الممكنة لتعزيز الهوية الثقافية الجنوبية

- تفعيل دور مؤسسات وهيئات ومكاتب الآثار والسياحية الوطنية الجنوبية في كافة المحافظات الجنوبية والسرعة في العمل لحفظ ما تبقى من التراث الأثري والتاريخي والحضاري الجنوبي .
- تفعيل دور الأندية والملتقيات والمنشآت الفكرية والأدبية والثقافية الجنوبية وتوجيه المفكرين والأدباء والمثقفين الجنوبيين نحو الإنتاج الفكري والأدبي والثقافي المعبر عن قضيتهم العادلة وهويتهم ووجودهم.
- تفعيل دور الأندية والملتقيات والمؤسسات الفنية والسينمائية والإنتاجية الجنوبية وتوجيه الفنانين والمسرحيين والانتاجيين الجنوبيين في تجسيد قضية شعبهم من خلال الانتاجات الفنية والمسرحية والدرامية..

رابعا: المعالجات المقترحة :

1) تفعيل دور مؤسسات وهيئات ومكاتب الآثار والسياحية الوطنية الجنوبية

أ- الأهداف العامة .

- الحفاظ على ما تبقى من المعالم التاريخية والاثريّة لشعب الجنوب والدعوة لصيانتها وترميمها والترويج السياحي لئبرز معالمها.
- الحفاظ على المدن التاريخية والحضارية الجنوبية التي تعبر عن اصالة الاجداد (مدينة عدن التاريخية وشباب حضرموت ومعالم شبوة ولحج وابين والمهرة وسقطرى .
- غرس روح الانتماء للحضارات العربية الجنوبية الموعظة في عمق التاريخ (اوسان- قتبان- حدير..)
- الاعتراز بالهوية العربية والاسلامية وتسخير جهودنا وانجازاتنا وتعزيز حضورنا لنخوض معركتنا بسلاح الثقافة الوطنية الجنوبية. والقصد هنا هو استخدام الثقافة كحقل داعم معرفي وإنتاجي من اجل خدمة القضية الجنوبية محليا وإقليميا ودوليا.
- الاهتمام باللحجات المحلية ذات الخصوصية الجنوبية كاللغة المهرة وسقطرى لكونها لغة تمثل هوية الحضارة العربية الجنوبية

ب- المهام المقترحة لتحقيق الاهداف:

1. حصر ورصد كافة مؤسسات وهيئات ومكاتب ومتاحف ومعارض الآثار السياحية الوطنية الجنوبية وتقييم عملها ومهامها في حفظ التراث الأثري والتاريخي والحضاري الجنوبي
2. تحديد اولويات الاحتياج لتلك المؤسسات سواء اكانت احتياجات ادارية او فنية او تجهيزات او ترميمات وتشكيل لجنة للتواصل مع الجهات الدولية المهتمة بحماية التراث العالمي.
3. اعداد الدراسات والبحوث لما فيه خدمة التراث الحضاري الجنوبي
4. إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة منظمات المجتمع المدني المهتمة والمناصرة بالتراث الحضاري وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز من الهوية الثقافية الجنوبية.
5. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقا للأهداف أعلاه وتوزيع المهام .
6. الجلوس مع الشخصيات الوطنية المسؤولة عن تلك المؤسسات وحثهم على العمل الدؤوب في سبيل حفظ تراث الامة ..
7. بتشكيل دائرة في قوائم الامانة العامة تهتم بالآثار والمعالم التاريخية بمسمى (دائرة الآثار والمدن التاريخية)

8. إقامة حملات توعوية إعلامية تعرف بأهم المعالم الأثرية الجنوبية وتسويق السياحة الداخلية والخارجية لأبرز المعالم الجنوبية
9. إعادة وبناء المتاحف الوطنية الجنوبية في كل محافظات الجنوب لكونها ثروة وطنية مهمة تعزز الهوية لدى أفراد المجتمع وفق رؤية استراتيجية وطنية تهدف إلى تعريف الشعوب بتراث وحضارات شعب الجنوب وحرصها الشديد على مكتسباته التاريخية والحضارية.
10. إقامة ندوات وورش ومحاضرات توعوية لنشر الوعي الكافي عن أهمية التراث الحضاري وتحثهم على الحفاظ عليه لكونه هوية تعزز بها الشعوب
11. التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير الحماية الامنية والقانونية للمعالم التاريخية والتراثية في مدن الجنوب التاريخية.
12. مقاومة جميع أشكال النهب والتخريب والطمس المباشر وغير مباشر لمعالمنا واثارنا التاريخية والحضارية.
13. دعم الباحثين والدارسين للتاريخ الجنوبي وحشد الهمم للاهتمام بالتاريخ الجنوبي وإعادة صياغته ما زيف منه من جديد.
14. الاهتمام بالجانب المعماري ذو الخصائص الجنوبية والحفاظ على المعالم التراثية والحضارية الجنوبية من خلال جمع الآثار العربية الجنوبية في متاحف وطنية .

2- تفعيل دور الاندية والملتقيات والمنديات الفكرية والأدبية والثقافية الجنوبية

أ- الأهداف :

- مقاومة جميع أشكال التخريب الثقافي لهويتنا وثقافتنا الوطنية والاجتماعية، من خلال إقامة دورات تدريبية للأدباء الموهوبين من شباب الجنوب ودعمهم وتعزيز مهاراتهم اللغوية والأدبية
- رسم مشروعنا الحضاري من خلال الثقافة والإبداع، وهي إحدى أساليب مقاومة أشكال الطمس أو قتل الروح والهوية الجنوبية.
- الحفاظ على العادات والتقاليد والاعراف ولأزياء والعادات والتقاليد المجتمعية داخل المجتمع الجنوبي. .
- الاهتمام بالأعلام الفكرية والأدبية والدينية وتقديمها للمجتمع الجنوبي.

ت- المهام المقترحة :

1. حصر ورصد كافة المنديات والملتقيات الأدبية والثقافية والفكرية الفنية وترتيبها وفق الأكثر شعبية وانتشارا وتأثيرا في المجتمع الجنوبي وكذا قياس مدى تأييدها لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الثقافية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز من الهوية الثقافية الجنوبية.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقا للأهداف أعلاه وتوزيع المهام .
4. الجلوس مع رواد تلك المؤسسات المستهدفة ونقل صورة إيجابية عن توجهات المجلس وانفتاحه على الجميع وتعزيز مبادئ العمل المشترك لخدمة التراث الثقافي والادبي الجنوبي.

3- تفعيل دور الأندية والملتقيات والمؤسسات الفنية والسينمائية والإنتاجية

أ- الأهداف :

- تدريب وتأهيل عدد من الشباب من خلال إقامة دورات تدريبية للفنانين الموهوبين من

- شباب الجنوب ودعمهم وتعزيز مهاراتهم الفنية والإبداعية.
- نشر الوعي الفني والأدبي من خلال إقامة عدد من الفعاليات والأنشطة الفنية المختلفة كالرسم والغنا والمسرحيات والحفلات الفنية والبرامج التلفزيونية و الإذاعية فنية ومسرحية ودرامية وعرضها للجماهير الجنوبي.
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية الموروث الشعبي من خلال إقامة محاضرات توعوية ومعارض ومناحف وطنية عن أهمية التراث الفكري والشعبي والفلكور الجنوبي،
- دعم أنشطة المؤسسات الفكرية والشعبية لدراسة الإنتاج الفكري والشعبي

ب- المهام المقترحة للتنفيذ

1. حصر ورصد كافة المنتديات والملتقيات الفنية والمسرحية وترتيبها وفق الاكثر شعبية وانتشارا وتأثيرا في المجتمع الجنوبي وكذا قياس مدى تأييدها لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الفنية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز من الهوية الثقافية الجنوبية.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقا للأهداف أعلاه وتوزيع المهام .
4. الجلوس مع رواد تلك المؤسسات المستهدفة ونقل صورة إيجابية عن توجهات المجلس وانفتاحه على الجميع وتعزيز مبادئ العمل المشترك لخدمة التراث الفني والمسرحي الجنوبي.

3.1 - المطلب الثالث: تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار المؤسسات الاعلامية

يعتبر الإعلام وسيلة هامة وشديدة التأثير في صناعة الرأي العام وفقا لنظريات سياسية وثقافية محددة، وذلك بما له من فاعلية حاسمة في توفير المعلومة التي تصنع القناعات عند الجماهير سيما وان وسائل الإعلام تقوم بالدور الأهم في صياغة الصورة وتعديلها بما يخدم وجهة النظر التي تسعى لنشرها.

إن وسائل إعلام العدو تلعب دورا أساسيا في بلورة السياسات وصياغة القرار السياسي، عبر الأخبار والمعلومات التي يروجها الإعلام في هذا الحدث أو ذاك خاصة في ظل التحولات والتطورات التكنولوجية المتطورة في الاتصالات حيث الأقمار الصناعية واستخداماتها الايجابية وكذلك السلبية التي تقوم على خلق تشوهات وإفراز إشكالات خطيرة تؤثر في وعي الجماهير ومواقفها السياسية من الأحداث. وهنا لا بد لنا وان نتوقف عند كيفية استخدام القوى المعادية لامتنا للإعلام وعند قدرتها وعراققتها في التضييل الإعلامي بهدف تحقيق غاياتها ومشاريعها السياسية للنيل من امتنا أو من هذا القطر العربي أو ذاك عبر ترويج الإشاعات وفبركة الأخبار التي تصب في هذا الهدف.

اولا: الإنجازات (نقاط القوة)

- حقق المجلس الانتقالي تقدما ملحوظا في المؤسسات الاعلامية الجنوبية حيث عمل على إنشاء قناة فضائية محطة اذاعية تعبر عن قضية شعب الجنوب
- انشاء عدد من المواقع والصحف الإلكترونية والورقية لتسهم في إبراز القضية الجنوبية
- استعاد المجلس وكالة الانباء عدن ومحاولات تطويرها وتحسين أداؤها المهني
- تأسيس مكاتب اعلامية في المحافظات الجنوبية .

ثانيا: المشاكل والتحديات(نقاط الضعف):

1. ضعف الدور الإعلامي السياسي في مناصرة قضية شعب الجنوب وعدم قدرته في

1. مواكبة الأحداث السياسية مما شكل تحد كبير تواجهه جبهاتنا السياسية .
2. ضعف الدور الإعلامي الحربي في رفع عزيمة قواتنا المسلحة والامن وجماهير شعب الجنوب من خلال مواكبة الأحداث العسكرية والحربية.
3. الوسائل الاعلامية التقليدية (التلفزيون والصحافة والاذاعة) لم تعد تفي بالغرض بل برزت هناك وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد اكثر حضورا بين مكونات الشعب واستطاع الاعداء الاستفادة منها لتزييف الوعي الجماهيري.
4. ضعف الخطاب الاعلامي على المستوى الرأسي والافقي داخل هيئات المجلس الانتقالي الجنوبي.
5. ضعف التوجيه المعنوي والتوعية السياسية والثقافية داخل المؤسسات الامنية والعسكرية.

ثالثا: الحلول الممكنة:

1. تفعيل دور الإعلام السياسي والحربي.
2. تفعيل دور الأعلام الثقافي والرياضي
3. تفعيل دور الإعلام الاقتصادي والسياحي.

رابعا: المعالجات والتوصيات المقترحة:

• تفعيل دور الإعلام السياسي والحربي.

أ- الأهداف :

- تشجيع ودعم الحوارات السياسية والاجتماعية الجنوبية وتقريب وجهات النظر بين مكونات شعب الجنوب وفئاته وأطيافه.
- تنفيذ حملات توعوية ونحوات وحوارات ونقاشات سياسية جنوبية لتقريب وجهات النظر المختلفة حول القضايا المتعلقة بالهوية.

ب- المهام المقترحة:

- حصر ورصد كافة وسائل الاعلام المحلية والاقليمية والدولية (الفضائية والصحفية والإلكترونية والمواقع الاخبارية والمطالين السياسيين والكتاب والصحفيين والمدونين وترتيبها وفق الوسيلة الأكثر شعبية وانتشارا وتأثيرا على الراي المحلي والإقليمي والدولي وكذا قياس مدى تأييده لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
- إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الاعلامية الجنوبية والمحلية والعربية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز الدور الاعلامية الجنوبية في سبيل نصره قضية شعب الجنوب العادلة.
- إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقا للأهداف أعلاه.
- الجلوس مع مدراء ورؤساء القنوات والصحف والمواقع والمجلات الجنوبية ونقل صورة إيجابية عن توجهات المجلس وانفتاحه على الجميع وتعزيز مبادئ التصالح والتسامح.
- إقامة شبكة إعلامية مركزية مختصة بالاعلام السياسي والحربي واولديها فروع في كافة مديريات الجنوب 96 مديرية وكل مديرية ترتبط بحافظاتها ويتم من خلالها تبادل كل المهام الإعلامية السياسية والحربية.
- إقامة دورات تدريبية وتأهيله لعدد كبير من الإعلاميين في مجال الإعلامي السياسي والحربي ومواجهة كل التحديات الإعلامية التي تشن ضد شعب الجنوب.

- عمل حملات إعلامية لزيادة ونشر الوعي الوطني والاهتمام بتحليل القضايا المتعلقة بهوية شعب الجنوب .
- إيجاد فريق إعلامي متخصص لمتابعة كل التوجهات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية ومعرفة توجهاتها وسياساتها .
- إيجاد لجنة إعلامية تسهم في الكشف عن دور القنوات والكتاب والمواقع المعادية لقضية شعبنا وهويته والرد على افتراءاتها وتزييفها.
- إقامة شبكة إعلامية مركزية مختصة بالأعلام السياسي والحربي واولديها فروع في كافة مديريات الجنوب 96 مديرية وكل مديرية ترتبط بحافظاتها ويتم من خلالها تبادل كل المهام الإعلامية السياسية والحربية.
- إقامة دورات تدريبية وتأهيله لعدد كبير من الإعلاميين في مجال الإعلامي السياسي والحربي ومواجهة كل التحديات الإعلامية التي تشن ضد شعب الجنوب.
- عمل حملات إعلامية لزيادة ونشر الوعي الوطني والاهتمام بتحليل القضايا المتعلقة بهوية شعب الجنوب .
- إيجاد فريق إعلامي متخصص لمتابعة كل التوجهات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية ومعرفة توجهاتها وسياساتها .
- إيجاد لجنة إعلامية تسهم في الكشف عن دور القنوات والكتاب والمواقع المعادية لقضية شعبنا وهويته والرد على افتراءاتها وتزييفها.
- إقامة شبكة إعلامية مركزية مختصة بالأعلام السياسي والحربي واولديها فروع في كافة مديريات الجنوب 96 مديرية وكل مديرية ترتبط بحافظاتها ويتم من خلالها تبادل كل المهام الإعلامية السياسية والحربية.

• تفعيل دور الأعلام الثقافي والرياضي أ- الاهداف

- إبراز الجانب المشرقة من التاريخ الرياضي والثقافي والاجتماعي لشعب الجنوب لكونه احتل الريادة بين شعوب الجزيرة العربية في تلك المجالات.
- تأهيل الشباب في مختلف فئاتهم العمرية.
- الأخذ بيد الشباب من مخاطر العنف والتطرف والرهاب .
- تجنب الشباب آفات المضدرات والمسكرات التي يحاول العدو اتخاذها وسيلة لتدمير الجيل

ب- المهام المقترحة: المهام المطلوب

1. حصر ورصد كافة وسائل الاعلام المحلية والإقليمية والدولية (الفضائية والصحفية والإلكترونية والمواقع الاخبارية والمطالين السياسيين والكتاب والصحفيين والمدونين وترتيبها وفق الوسيلة الأكثر شعبية وانتشارا وتأثيرا على الراي المحلي والإقليمي والدولي وكذا قياس مدى تأييده لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الاعلامية الجنوبية والمحلية والعربية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز الدور الاعلامية الجنوبية في سبيل نصره قضية شعب الجنوب العادلة.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقا للأهداف أعلاه.
4. الجلوس مع مدراء ورؤساء القنوات والصحف والمواقع والمجلات الجنوبية ونقل صورة

5. إقامة دورات تدريبية وتأهيله لعدد كبير من الإعلاميين في مجال الثقافي والرياضي ومواجهة كل التحديات الإعلامية التي تشن ضد شعب الجنوب.
6. إقامة برامج توعوية تساهم في تعزيز وعي المجتمع الجنوبي بهويته وثقافته
7. إيجاد كوادر مؤهلة من خلال تحسين مخرجات الإعلام في جامعة عدن وحضرموت وربطها بالواقع العملي.
8. إقامة دورات تدريبية بغرض تشكيل جبهة إعلامية ثقافية ورياضية تكشف العمق الثقافي والحضاري لشعب الجنوب.
9. إيجاد رؤية استراتيجية ترسم ملامح الخطاب الثقافي الذي يقتضي العودة إلى الأصول في التاريخ والتراث ، من أجل الانطلاق منها وبها إلى المستقبل ليس حفاظاً على الذات الهشّة أمام التخر ، بل في إعادة صنعها من جديد وتقوية عودها للوقوف بجانب التخر النديّ.

4- تفعيل دور الإعلام الاقتصادي والسياحي.

أ- الأهداف

- أبرز المواقع الأثرية والحضارية والأهمية الاستراتيجية للجنوب العربي وما هو دوره في حفظ الأمن العربي والإقليمي والدولي.
- الحفاظ على تلك المرجعيات الثقافية التي تمثل الهوية والتاريخ لشعب الجنوب المتجذر في اعماق التاريخ .
- تعد السياحة ثروة وطنية مستدامة ينبغي الحفاظ عليها والعمل على صيانتها وديمومتها.

ب- المهام

المهام المطلوبة

1. حصر ورصد كافة وسائل الاعلام المحلية والإقليمية والدولية (الفضائية والصحفية والإلكترونية والمواقع الاخبارية والمحليلين السياسيين والكتاب والصحفيين والمدونين وترتيبها وفق الوسيلة الأكثر شعبية وانتشاراً وتأثيراً على الرأي المحلي والإقليمي والدولي وكذا قياس مدى تأييده لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. إقامة تشبيك وتنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الإعلامية الجنوبية والمحلية والعربية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز الدور الإعلامية الجنوبي في سبيل نصره قضية شعب الجنوب العادلة.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقاً للأهداف أعلاه.
4. الجلوس مع مدراء ورؤساء القنوات والصحف والمواقع والمجلات الجنوبية ونقل صورة إيجابية عن توجهات المجلس وانفتاحه على الجميع وتعزيز مبادئ التصالح والتسامح.
5. تشكيل جبهة إعلامية اقتصادية وسياحية تكشف هوية الجنوب الاقتصادية والسياحية وتوضح المخاطر التي حدثت بشعب الجنوب.
6. إقامة دورات تدريبية في مجال الإعلام الاقتصادي والسياحي.

4-1-1- المطلوب الرابع: تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار المؤسسات التربوية

والتعليمية

يعد قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات التي تعمل على تربية الاجيال على قيم

الانتماء والولاء للوطن والمتمامل في ذلك القطاع منذ قيام الوحدة الى يومنا هذا وهو يعمل على طمس التريبة الوطنية الجنوبية ويضعف تنمية اتجاهاتها الوطنية.

اولا: الانجازات(نقاط القوة)

- تأسيس نقابة المعلمين والتربويون الجنوبيين في معظم محافظات الجنوب .
- ادخال بعض مفاهيم الثورة الجنوبية في حقل التربية والتعليم من خلال الاذاعة المدرسية والانشطة اللاصفية .
- تأسيس الاتحادات الطلابية والكشافة والفرق النحاسية في المدارس الثانوية والاساسية

ثانيا: المشاكل والتحديات (نقاط الضعف) :

- طمس الهوية الجنوبية عبر تجهيل أجيال الجنوب بقضية شعبهم وهويتهم ؛ لذا إذا أردنا أن نبني وطننا ونوعمي أجيال الجنوب القادمة، فهذا يحتاج إلى أن يتطابق ما تعلمه الناس في المدارس مع ما يشاهدونه في واقع حياتهم حتى لا يكونوا مشتتين ومضيعين أو مغيبين عن واقعهم وهويتهم.
- السيطرة شبه مطلقة للإخوان المسلمين على قطاع التربية والتعليم لاسيما في العاصمة عدن سواء أكانت السيطرة على القطاع العام أم الخاص.
- عدم القدرة على ضبط المناهج الدراسية لاسيما التربية الوطنية التي معظمها مزيفة ومحرضة ضد هوية شعب الجنوب السياسية والجغرافية والتاريخية.

ثالثا: الفرص الممكنة :

1. تفعيل دور الحركات الطلابية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية
2. تفعيل دور الهيئة التدريسية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية
3. تفعيل دور المناهج الدراسية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية
4. تفعيل دور الإدارة المدرسية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية

رابعا: الاهداف العامة: .

- تعزيز الهوية الوطنية الجنوبية في قطاع التربية والتعليم وتعزيز مشاعر الانتماء والولاء .
- استعادة هبة العلم والمعلم لكونهما الثروة الحقيقية لجنوبنا القادم.
- الاهتمام بالمعلم وتدريبه وتأهيله لكونه المنطلق الرئيس في تنشئة الفرد داخل المجتمع.
- الوقوف مع قضايا المعلم الحقوقية ومساندتهم بكل السبل في سبيل انتزاع حقوقهم وتحسين وضعهم المعيشي. (
- خلق فرصة للطالب لتنمية شخصيته الجنوبية وتوسيع مداركه وثقافته بالمفاهيم الوطنية الجنوبية كالانتماء والولاء والهوية.

خامسا: المهام المقترحة:

المهام المطلوب

1. حصر ورصد كافة مكاتب التربية في المديرية والمحافظات والمدارس والمعلمين وترتيبهم وقياس مدى تأيدهم لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)

2. إقامة تنسيق مشترك مع كافة المؤسسات التربوية والتعليمية الجنوبية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز التربية والوطنية الجنوبية وغرس القيم المجتمعية لدى الاجيال.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقاً للأهداف أعلاه.
4. الجلوس مع مدراء ورؤساء المكاتب التربوية والتعليمية والصحف والمواقع والمجلات الجنوبية وتعزيز الولاء والانتماء للوطن الجنوبي .

سادساً: آليات التنفيذ المقترحة:

1- في مجال الهيئة التدريسية :

- إقامة الورش والنحوات للعاملين في مجال التربية والتعليم في مديريات الجنوب لما لهم من دور كبير في توجيه العملية التعليمية بشكل عام وتعزيز الهوية الوطنية بشكل خاص.
- إقامة دورات تدريبية للمعلمين تختص بمهارات تنمية الوعي الوطني .
- توعية المعلمين بأهمية تعزيز الاتجاهات الوطنية الجنوبية وغرسها في نفوس الطلبة

2- في مجال المنهج الدراسي:

- إصدار الكتب والمجلات والنشرات في مكاتب المدارس مما يشكل رافداً لتعزيز الهوية الوطنية الجنوبية.
- إعادة النظر في كافة المناهج التي تعزز اليمنة لاسيما مواد (التربية الوطنية والجغرافيا التاريخ) في الصفوف (3 9) من سلم التعليم الأساسي.
- إيجاد منهج دراسي يؤصل تاريخ شعب الجنوب وجغرافيته بالعالم العربي.
- إعادة نشر وتوثيق كل الدراسات والورش والمؤتمرات والمواد التدريبية وتزويد كل مدرسة بنسخه منها مما يوفر مصادر متعددة في مجال تعزيز الهوية والمواطنة
- إقامة برامج تثقيفية تقوم بتدريب الطلاب على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية الجنوبية.
- إصدار توجيهات إدارية لمكاتب التربية ومدراء المدارس في المحافظات والمديريات بتعليق المناهج الدراسية التي تعزز الثقافة اليمينية (التربية، الوطنية، الجغرافيا، التاريخ) إلى مناهج وطنية تنمي الانتماء والولاء للهوية الوطنية الجنوبية وتربط الطلبة بوطنهم أرضاً وتاريخاً وبشراً لتستثير لديهم مشاعر الفخر والانتماء لهويتهم الوطنية.
- إقامة أنشطة صفية يكتسب الطالب عبرها سلوكيات من خلال ممارسة الأنشطة الدراسية الصفية واللاصفية، والممارسات اليومية داخل المدرسة وخارجها.
- إقامة أنشطة مدرسية في الإذاعة المدرسية وال صباحية وفق رؤية تربوية تنطلق من احترام الهوية والحفاظ على الثوابت الوطنية والولاء الكامل للوطن، ونبذ العنف والتعصب، إلى جانب تعليم النشء والشباب أساليب وطرق التعبير عن الرأي واحترام وتقبل الرأي الآخر.

3- في مجال الإدارة المدرسية:

- عمل لجنة لمراقبة التعليم الأهلي وإخضاعه للمواطنة والإشراف المباشر على المناهج الدراسية والأنشطة الصفية واللاصفية.
- إقامة عدد من الدورات التدريبية والتأهيلية في الإدارة المدرسية.
- إقامة عدد من الأنشطة اللاصفية التي تتطرق إلى مواضيع من شأنها تعزيز مفاهيم وطنية تضمن تنمية الطلاب وطنياً وانتمائياً للجنوب .

- إقامة محاضرات توعوية تهدف إلى ترسيخ القيم الوطنية مثل : السلام , الحوار , التسامح , المواطنة والتعايش السلمي مع فئات المجتمع الجنوبي المتعددة.
- إقامة عروض استعراضية وعسكرية وشعبية وتراثية جنوبية ممزوجة بأغاني وطنية حماسية فضلا عن إلقاء القصائد والكلمات الوطنية المعبرة عن مضمون الهوية الجنوبية.
- توجيه الإدارات المدرسية نحو تعزيز الهوية من خلال التخلص من المواضيع التي من شأنها تمحو الوطن الجنوبي وهويته.

4- في مجال القطاع الطلابي :

- إقامة الرحلات جماعية للطلاب في التعليم الأساسي والثانوي وزيارة كافة المعالم الأثرية وكذا المصانع والمنجزات التي حققها شعب الجنوب منذ استقلاله حتى يوم ندا والتاريخية مع الشرح المفصل لتلك المواقع.
- إعادة دور الكشافة والمرشحات داخل المدارس الحكومية والأهلية
- إقامة أنشطة علمية وثقافية تنمية الطلاب اجتماعياً وتأسيس هوية المجتمع الجنوب الوطنية وغرسها في تعاملاتهم
- إقامة الندوات التوعوية العلمية فيها؛ لتثقيف الطلاب وتوضيح جوانب طمس الهوية الجنوبية في المقررات الدراسية.
- إقامة المسابقات الفكرية التي تسهم في نبش التاريخ وفهمه بشكل سليم، وفهم قضيتنا الجنوبية، وتعميم نتائج هذه المسابقات على الناس.
- إصدار مجلات ونشرات حائطية تسهم في غرس مفاهيم التربية الوطنية والولاء والانتماء والمواطنة في نفوس التلاميذ والطلاب وتنشئتهم على القيم الدينية والأخلاقية والثوابت الوطنية من خلال محاضرات وندوات في المدارس وغيرها.

1- 5 المطلب الخامس: ولايت الانتقالي في اطار مؤسسات التعليم العالي والبحث اولا: الإنجازات(نقاط القوة)

- تشكيل منسقيات المجلس الانتقالي في جامعتي عدن وأبين
- دعم عدد من المنتديات الأكاديمية والمراكز العلمية البحثية المناصرة للمجلس الانتقالي

ثانيا: المشاكل والتحديات(نقاط الضعف)

- ضعف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز هوية شعب الجنوب وتنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية
- ضعف دور مؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع لاسيما في القضايا البيئية والتنموية والخدمية
- غياب مؤسسات الجامعة عن مناصرة قضية شعب الجنوب ومناصرة في استعادة حقوقه وحرية ومكانته
- تدهور التعليم العالي وغياب معايير الجودة التي تسهم في بناء المجتمع بناء علميا يواكب متطلبات المرحلة.

ثالثا: الحلول الممكنة:

- تفعيل دور الحركات الطلابية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية
- تفعيل دور الهيئة التدريسية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية
- تفعيل دور المناهج الجامعية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية

- تفعيل دور الإدارة الجامعية في تنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية

رابعاً: الأهداف:

- تشكيل وتفعيل دور الحركات الطلابية داخل الكليات والجامعات والمعاهد العلمية في كافة الجامعات الجنوبية.
- تدشين برنامج زيارات تبادلية بين الكليات في إطار الجامعة الواحدة وبين الجامعات الأخرى
- تزويد الطلاب بالمهارات الحياتية (الاتصال والتواصل ،فن الحوار، إدارة الأزمات...)
- الدفع بالمشاركة في المناسبات الوطنية الجنوبية
- تضمين مواضيع وقضايا وطنية جنوبية في المقررات الدراسية في مادة البحث العلمي (الماجستير والدكتوراه) اهتمام الهيئة التدريسية بتنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية من خلال مواضيع من شأنها تنمي الحس الوطني الجنوبي.
- تشجيع الطلاب بالتفاعل مع القضايا الوطنية ودفعهم للنقاش والتعبير عن آرائهم السياسية المعبرة عن هويتهم الوطنية.
- اهتمام الهيئة التدريسية بتنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية من خلال مواضيع من شأنها تنمي الحس الوطني الجنوبي ويهتم الوطنية.
- الاهتمام بالدراسات الإعلامية والسياسية والاقتصادية وتحسين مخرجات تلك كليات وتثقيفها بالثقافة الوطنية الجنوبية.

خامساً: المهام المقترحة:

المهام المطلوب

1. حصر ورصد كافة رؤوساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات في كافة الجامعات الجنوبية الحكومية والاهلية وترتيبهم وفق قياس مدى تأيدهم لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. إقامة تنسيق مشترك مع كافة مؤسسات التعليم العالي والفني والتقني المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز التربية والوطنية الجنوبية وغرس القيم المجتمعية لدى الأجيال.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقاً للأهداف أعلاه.
4. الجلوس مع رؤساء وعمداء ومدرسي الجامعات والمعاهد العلمية الجنوبية في سبيل تعزيز ثقافة الولاء والانتماء للوطن الجنوبي وترسيخ قيم التصالح والتسامح والتعايش السلمي.

سادساً: آليات التنفيذ المقترحة:

1- في مجال الحركات الطلابية:

- إقامة معارض التراث الجنوبي الأنشطة المختلفة كالمعارض والمهرجانات والمسابقات العلمية والثقافية
- إقامة حملات توعوية في نظافة البيئة والتثقيف الصحي
- إقامة حملات تثقيفية من خطر العنف والتطرف والإرهاب وتعزيز الولاء والانتماء الوطني.

2- في مجال الهيئة التدريسية

- إصدار توجيهات لاستكمال تشكيل المنسقيات داخل الجامعات والمعاهد العلمية في

- كافة الجامعات الجنوبية.
- إصدار قرار بتشكيل دائرة التعليم العالي ضمن دوائر الأمانة العامة في المجلس الانتقالي لتقوم بمهامها الوطنية والعلمية ومن ضمنها تعزيز الهوية السياسية وتنمية الاتجاهات الوطنية في الجامعات الجنوبية وكلياتها المتعددة.

3- في مجال المناهج الدراسية :

- عمل ورش علمية تعمل على تطوير المناهج الدراسية الجامعية ومنتزعة القضايا الإنسانية والاجتماعية ذات الصلة بهوية شعب الجنوب .
- اقتراح برامج للدراسات العليا الماجستير والدكتوراه في كافة المجالات المتعلقة بتنمية الاتجاهات الوطنية الجنوبية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإدارية

4- في مجال الادارة الجامعية

- إقامة الندوات وورش العمل التي تعزز الهوية الجنوبية والمواطنة.
- السماح للطلاب والهيئة التدريسية القيام بعدد من الأنشطة التي تعزز الهوية وتنمي الاتجاهات الوطنية.
- إقامة المعارض التاريخية والوطنية وعقد مؤتمرات علمية وتنموية والتعاون مع الجامعات في طرح مساقات اختيارية وإجبارية مثل الدراسات التاريخية الجنوبية.

1- 6- المطلب السادس: تحولات المجلس في اطر المؤسسات الاجتماعية

أولاً: الإنجازات (نقاط القوة)

- الاهتمام بقضايا المرأة والطفل في مدن الجنوب
- التنسيق مع الشخصيات والمرجعيات القبلية والاجتماعية في مناطق الجنوب
- تأسيس اللجان المجتمعية لمساندة الامن في المدن والقرى
- الحوار مع السلاطين والمشائخ والمرجعيات القبلية الجنوبية
- دعم بعض الانشطة الرياضية الشعبية في بعض المحافظات الجنوبية

ثانياً: المشكلات والتحديات(نقاط الضعف)

من أهم المشاكل التي برزت في المجتمع هي ضعف دور المؤسسات الاجتماعية الأسرة والشخصيات الاجتماعية والأندية الرياضية والوجهات الاجتماعية والقبالية في تعزيز الهوية وتنمية الاتجاهات الوطنية وبروز تزايد السلوكيات المنافية للثقافة الجنوبية داخل المجتمع الجنوبي.

ثالثاً: الحلول الممكنة :

- تفعيل دور الأسرة الريادي من خلال التواصل مع الأسرة الجنوبية لحثهم في تنشئة جيل مسلح بالعلم والمعرفة مؤمن بعقيدة وهويته الوطنية الجنوبية.
- تفعيل دور المرجعيات الاجتماعية الجنوبية لتساهم في تعزيز الهوية الاجتماعية للمجتمع الجنوبي .
- تفعيل دور الأندية الرياضية والثقافي والاجتماعية الجنوبية لاسيما الأندية الرياضية العدنية؛ لكونها جزء كبيراً من النسيج المجتمعي ومطلب جماهيري.

رابعاً: الأهداف :

- دعم أسر الشهداء والمناضلين والاهتمام بهم لكونه أنموذجاً للاقتداء بهم في سبيل التضحية والولاء والانتفاء لهويتهم وقضايا شعبهم.

- محاربة الظواهر والسلوكيات السلبية والدخيلة على المجتمع الجنوبي.
- تشكيل لجان مجتمعية مدربة لحل الخلافات الاجتماعية بالطرق السامية داخل المجتمع الجنوبي
- نشر ثقافة احترام طبائع الناس واختلافهم (الأعراف، اللون، المناطق و..).
- إيجاد توجه عام يسهم في نشر التكافل الاجتماعي في المجتمع الجنوبي
- تشكيل لجان مجتمعية لمراقبة الظواهر الدخيلة على ثقافة شعب الجنوب.
- تشكيل اتحاد الرياضيين الجنوبيين يضم عضوية كافة الأندية الجنوبية في كافة محافظات الجنوب وتحدد مهامه ونشاطاته الوطنية والاجتماعية
- تشكيل صندوق لدعم الأندية الرياضية والثقافية الجنوبية
- تشكيل مجلس شيوخ للمرجعيات الجنوبية الاجتماعية والقبلية

خامسا: المهام المقترحة:

1. حصر ورصد كافة الأندية الرياضية الجنوبية والتكوينات المجتمعية والقبلية الجنوبية في محافظات الجنوب وترتيبهم وفق الأكثر شهرة وتأثيرا في نشر الوعي المجتمعي والثقافي لدى افراد المجتمع وقياس مدى تأيدهم لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. إقامة تنسيق مشترك مع كافة المؤسسات الاجتماعية والأندية الرياضية الاجتماعية الجنوبية المناصرة لقضية شعب وتنفيذ فعاليات مشتركة تعزز التربية والوطنية الجنوبية وغرس القيم المجتمعية لدى الأجيال.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقا للأهداف أعلاه.
4. الجلوس مع رؤساء الأندية الرياضية الجنوبية من الدرجتين الأولى والثانية والفرق الشعبية وكذلك التجمعات القبلية والاجتماعية الجنوبية المناصرة لقضية وحثهم للعمل معا لتعزيز الولاء والانتماء للوطن الجنوبي .

سادسا: آليات التنفيذ المقترحة:

1- في مجال الأسرة :

- إقامة برامج توعوية وتثقيفية موجهة عبر وسائل الإعلام المختلفة لغرض تعريف الفرد الجنوبي بشخصيته وهويته.
- إقامة محاضرات توعوية تسهم في الحفاظ على شباب الجنوب من آفة الانهيار في فخ المخدرات بكافة أشكالها لكون الجيل القادم هو المستهدف من قبل القوى المعادية بغرض طمس شخصيته واستلاب إرادته.

2- في مجال اللجان المجتمعية والتكوينات القبلية الاجتماعية

- إقامة برامج توعوية لتأصيل عادات المجتمع الجنوبي ومكافحة كل دخيل من العادات والتقاليد التي تفقد الهوية الجنوبية
- إقامة أنشطة مجتمعية تعزز ثقافة احترام النظام والقانون والوقوف ضد أي تصرفات تسيء لثقافة شعب الجنوب الحضارية.
- إقامة فعاليات ونحوات تعزيز العادات والتقاليد والقيم المجتمعية التي تربها عليها شعب الجنوب
- تعزيز الاصطفاف الوطني الجنوبي.
- الاتصال والتواصل مع الشخصيات الاجتماعية المؤثرة ذات الثقل الاجتماعي التي تحظى

باحترام وثقة في محيطها وذلك للحصول على تأييدها ودعمها للمجلس الانتقالي وأهدافه ومرجعياته ومبادئه

3- في مجال الاندية الرياضية والاجتماعية

- إقامة الندوات العامة التي تستهدف أبناء الجنوب كافة في تجمعات عامة، هذه الندوات يلقيها أشخاص متخصصون في المجال المراد طرحه للشعب الجنوبي، وعلى الشخصيات الوطنية تنسيق مثل هذه الندوات والدعوة إليها.
- إنشاء صديق لدعم الرياضيين الجنوبيين
- رصد وحصر كافة المنشآت الرياضية الجنوبية والعمل على إعادة تأهيل الاندية الرياضية

1-6 - المطلب السابع: تحولات الانتقال الجنوبي في اطار المؤسسات الدينية والفكرية

اولا: الانجازات (نقاط القوة)

لا توجد بالشكل المطلوب

ثانيا: المشاكل والتحديات(نقاط الضعف)

1. الافكار الدينية المتطرفة
2. عدم الولاء والانتماء ومناصرة القضية الجنوبية
3. استغلال الشباب باسم الدين لأغراض سياسية وعسكرية
4. نشر الافكار الارهابية والتحريض ضد المجتمع المدني

ثالثا: الحلول والمعالجات

- تفعيل دور المسجد في ترسيخ القيم المجتمعية وتعزيز التعايش السلمي ونبذ العنف والتطرف والارهاب.
- تفعيل دور العلماء والدعاة الجنوبيين في تنمية الوعي الديني وتعزيز روح الانتماء لدى أفراد المجتمع.
- تفعيل دور المعاهد العلمية الدينية في تنمية الوعي الديني والمعرفي وترسيخ دعائم العدل والمساواة ومجابهة العدوان.

رابعا: الأهداف:

- صياغة خطاب ديني يثمن الثابت المشترك ويتجاوز على المختلف بشأنه ويحاصر منابع الخطاب المتشدد وإتباع منهج الوسطية والاعتدال.
- مواجهة ومحاربة العنف والتطرف والارهاب والدعوة للتسامح والمواطنة والحوار والتبادل السلمي وقبول الرأي والرأي الأخر.
- استعادة مكانة المساجد الروحية؛ لكونها منابر توعوية وتربوية يمنع ممارسة الأنشطة الحزبية فيها انطلاقا من قوله تعالى(إن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا)
- معرفة احتياجات الشؤون الدينية في المحافظات الجنوبية والبحث عن مصادر دعم غير مشروطة في سبيل دعم توجيه الخطاب الديني والتوعوي والارشادي في الجنوب.
- التنسيق والمتابعة مع دول التحالف العربي لاسيما المملكة العربية السعودية في دعم دائرة الفكر والارشاد الديني الجنوبي لكونها الخط الأول في مواجهة الفكر المتطرف والمذهب.
- الحد من ترويج واستقطاب للمذاهب والملل المنحرفة والمخالفة لطبيعة تركيبية

- المجتمع الجنوبي وهويته وعقيدته.
- سد الفراغات التي يتوغل من خلالها العدو ليغزو أفكار طلابنا وشبابنا وجرهم إلى طريق الضلال.

خامسا: المهام المقترحة :

المهام المطلوب

1. عمل دراسة إحصائية ميدانية لكافة المساجد في عواصم المديريات والتجمعات السكانية ذات الكثافة العالية بعموم مديريات الجنوب وترتيبهم وقياس مدى تأييدهم لقضية شعب الجنوب وحاملها السياسي (مناصر/ مناهض/ صامت)
2. إقامة تنسيق مشترك مع كافة خطباء وأمم المساجد الجنوبية المناصرة لقضية شعب الجنوب تهدف إلى تعزيز الخطاب الديني المعتدل وترسيخ القيم الوطنية لدى أفراد المجتمع الجنوبي.
3. إعداد خطة تفصيلية لسير العمل وفقا للأهداف أعلاه.
4. الجلوس مع مدراء ورؤساء المكاتب التربوية والتعليمية والصحف والمواقع والمجلات الجنوبية وتعزيز الولاء والانتماء للوطن الجنوبي .
5. تبني المساجد ودعمها واعمارها وصيانتها لاسيما المساجد الاثرية التي تمثل حضارة وتسامح شعب الجنوب
6. الجلوس مع قيادات المعاهد والجامعات الاسلامية الجنوبية

سادسا: آليات التنفيذ المقترحة

1- في مجال الخطابة وإمامة المساجد

- إقامة برامج توعوية وبالتنسيق مع مكاتب الأوقاف في المحافظات تركز على الاهتمام بقضايا المجتمع اليومية وجعل موضوعات الخطب والمحاضرات في الجمع والمناسبات الدينية تتمحور حول موضوعات السلم المجتمعي والتعايش السلمي ونبذ العنف والتطرف وحرمة الدماء والعدل والمساواة وغيرها من القيم الإسلامية العظيمة.
- عمل دراسة استطلاعية لمعرفة توجهات الخطاب الديني في معظم محافظات الجنوب وتصحيح مساره نحو الطريق السليم.
- إقامة دورات تأهيل وتدريب للخطباء والدعاة في كافة المديريات والقرى الجنوبية.
- إعادة قراءة الخطاب الديني في مدن الجنوب وتتبع سيرورته وتجلياته في المنظومات الاجتماعية والثقافية.
- عرض التجارب الناجحة في مجال تجديد الخطاب الديني

2- وفي مجال الدعوة والارشاد (العلماء والدعاة)

- إقامة ندوات واجتماعات لمشائخ العلم والدعاة الجنوبيين المشهود لهم بالوطنية والنزاهة والاعتدال لغرض الجلوس معهم على كلمة سواء لحماية الدين والعقيدة والوطن من الاعتداء وحماية الدماء ومحاربة الفساد وترسيخ قيم الدين الحنيف.
- إنشاء رابطة للعلماء والدعاة الجنوبيين للقيام بواجبهم الديني والوطني تجاه الحملات التفكيرية والتحريضية على عقيدة وهوية شعب الجنوب.
- إفراز فكر ديني متسامح مع الأخر بعيدا عن التوظيف السياسي والأيديولوجي للنص الديني.

3- وفي مجال المعاهد الدينية والجامعات الإسلامية:

- عمل دراسة ميدانية للمراكز العلمية والجامعات الإسلامية في كافة مديريات الجنوب وتقييم عملها ومن ثم رسم خارطة عمل مشتركة تهدف إلى تعزيز الخطاب الديني المعتدل • إقامة محاضرات توعوية تهتم بتعزيز قيم التسامح وممارسة الحوار وقبول الآخر ونبذ التعصب في المجتمع الجنوبي.
- إقامة مراكز ودور لتحفيظ القرآن الكريم وتشجيع الدراسات القرآنية والإسلامية في الكليات والجامعات الإسلامية وفق منهج الاعتدال والوسطية لضمان عدم ذهاب أبناءنا إلى جهات أخرى تستغل الدين لأغراض شخصية أو حزبية.
- إقامة دورات لتعليم القرآن الكريم وعلومه في المديريات والقرى؛ لغرض تعديل الفكر المتطرف وتفهم الناس بمنهاج القرآن الكريم وديننا الإسلامي الحنيف.
- إقامة المخيمات الصيفية وتشجيع الطلاب والطالبات الالتحاق بها.
- تنظيم برامج توعوية بالفكر الديني السامح وموقفه من السلوكيات الدخيلة على المجتمع وأضرار العنف والتطرف والمخدرات.

« الفصل الثاني »

الانتقال في الإطار المؤسسي (استعادة مقومات الدولة)

- المؤسسات العسكرية الجنوبية
- المؤسسات الامنية الجنوبية
- المؤسسات الاقتصادية الجنوبية
- المؤسسات الخدمية الجنوبية

توطئة :

إن الاحتلال العسكري القبلي اليمني المتخلف تسبب في تشريد الجنوبيين ونهب ثرواتهم ومقدراتهم وتصفية كوادرمهم الأمنية والعسكرية والسياسية والأكاديمية، وهو ما ولد حركة انتفاضة سلمية، دشنت في الـ13 من يناير (كانون الثاني) 2006م، تطورت إلى حركة مقاومة مسلحة مع العدوان العسكري على مدن جنوبية كحضر موت وأبين والضالع وردفان، ومن أبرز الجرائم المرتكبة بحق سكان الجنوب محافظات أبين والضالع، وردفان، وحضر موت وشبوة وعدن والمهرة ولحج وكافة مدن الجنوب .

وكان لهذه المقاومة ان ساهمت في توسعها مع العدوان الذي شنّه الحوثيون وتحالف نظام علي عبدالله صالح في مارس (آذار) 2015م، وهو العدوان الذي مني بهزيمة ساحقة، وعاد ادراجه، ليحاول بعدها تنظيم الإخوان شن حرباً عدوانية ثالثة في أغسطس (آب) 2019م، ولكن كان للقوات الجنوبية التي تشكلت كقوة الفصل في كسر الهجوم مرة أخرى. لقد ساهمت الانتصارات العسكرية على الأرض في أبين والضالع وشبوة وحضر موت وكشر ومكيراس، في تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية.

2.1 - تحولات المجلس الانتقالي الجنوبي في إطار المؤسسات العسكرية

إن عملية استعادة المؤسسة العسكرية الجنوبية التي ارتبطت بالثورة الجنوبية تعد من أهم الأولويات التي سعت القيادة العسكرية الجنوبية لمحاولة استعادتها فمُنذ بدايات النضال الذي تزعمه المناضل عيدروس الزبيدي بعد حرب 94م كان الكتائب العسكرية النواة الأولى لتأسيس المقاومة الجنوبية وأثناء حرب الأخيرة تداعت القوى الوطنية الجنوبية للدفاع عن الأرض والوطن وبدعم التحالف العربي وفي مقدمتهم المملكة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبعد أن عجزت الجيوش التقليدية والمتواطئة مع الحركة الحوثية تصدت المقاومة الجنوبية لتلك القوة الغازية وتم طردها من الأرض الجنوبية وعملت تلك القوى في زرع تنظيمات الإرهاب والقاعدة إلى الجنوب ولم تقف تلك القوات الجنوبية مكتوفة الأيدي بل صدت واجتثت قوى الإرهاب من كافة المحافظات الجنوبية وسحقت تلك التنظيمات الإرهابية وهزمتهم شر هزيمة.

- اولاً: الإنجازات (نقاط القوة)

- تشكيل عدد من كتائب المقاومة الجنوبية؛ لتكون نواة للقوات المسلحة الجنوبية.
- تشكيل عدد من الألوية وكتائب الدعم والاسناد والنخب الجنوبية المسلحة في كلا من محافظات عدن ولحج وأبين وشبوة وحضر موت وسقطرى والضالع بقرار جمهوري وبدعم من التحالف العربي والتي تكونت من مختلف المناطق في تلك المحافظات.
- تأهيل عدد من افراد المقاومة الجنوبية وحصلت تلك القوات على التدريبات العسكرية وتسلحت لغرض الدفاع عن المكاسب التي حققها شعب الجنوب والتحالف العربي .

ثانياً: المشاكل والتحديات (نقاط الضعف)

- استمرارية المعاناة التي تتعرض له اسر الشهداء والجرحى الذين سفكت دماهم في سبيل الحرية والكرامة.
- غياب القوانين العسكرية التي من خلالها تتم عملية الضبط والربط داخل المؤسسات العسكرية والأمنية مما يؤدي أحياناً لبروز عدد من المشاكل التي قد تصل بعض الأحيان للصراع المسلح داخل المؤسسات نفسها.
- ضعف الكفاءات القيادية والإدارية في معظم الوحدات والقطاعات العسكرية مما قد يؤدي إلى الجمود وعدم مواكبة التطورات والاحداث المتسارعة داخل الساحة.

- غياب كثير من التخصصات العسكرية لاسيما في المجال البحري والجوي والبحث الجنائي والسلك القضائي والاستخباراتي مما قد يدخلنا في الواقع القريب في مرحلة عدم التوازن والتكافؤ في المجال العسكري والامنّي وتغيير موازين القوى لصالح اعداء قضية شعبنا .
- ضعف الإعلام الحربي والتوجيه المعنوي داخل المؤسسات العسكرية مما يجعلها في عزلة عن واقع الاحداث وكذلك يفقد الثقة لدى المجتمع ويتولد الضعف في نفوس الناس. والكل يعرف ما تفعله حرب الاشاعات والاذخار الكاذبة الذي داب العدو في بثها في أكثر من معركة ومازالت دون ان نضع لها حدا ونقف في مواجهتها بكل الطرق.
- ضعف التربية الوطنية داخل صف وضباط وجنود القوات المشكّلة حديثا مما قد يعرقل مسيرة بناء جيش وطني جنوبي لحماية مكتسبات الثورة وفق عقيدة قتالية عالية.
- ضعف الانضباط العسكري داخل صفوف القوات العسكرية الجنوبية المسلحة
- الشللية والمناطقية والجهوية داخل بعض الوحدات العسكرية الجنوبية
- عدم الاستفادة بشكل مباشر من الجيش الجنوبي السابق لكونه جيش تم اقصاؤه وهو يوازن الجيش الوطني لجيش الاخوان والحوثي.

- ثالثا: الفرص الممكنة :

- اعادة بناء القوات المسلحة الجنوبية على اساس وطنية والابتعاد عن التشكيلات المناطقية او الجهوية وتوزيعها على محاور قتالية في كافة محافظات الجنوب(عدن، ابين، لحج/ الضالع، حضرموت، سقطرى ، المهرة).
- استعادة وتأهيل احد الكليات او المعاهد العسكرية الجنوبية لغرض تدريب وتأهيل القوات المسلحة الجنوبية. ومقاومتها الشعبية.
- اعادة العلاقات والتبادل الثقافي العسكري مع الدول الصديقة والشقيقة.
- استعادة القوانين العسكرية والقضاء العسكري داخل المؤسسات العسكرية الجنوبية.
- تشكيل هيئة اركان عامة مشتركة فعالة تشرف على الاعداد والتدريب والادارة والتنظيم والعمليات والامداد والاستطلاع لكافة العمليات القتالية.
- تفعيل نظام الخدمة العسكرية للطلاب وتأهيلهم عسكريا ووطنيا في سبيل خدمة الوطن وقت الازمات .

- رابعا: الأهداف العامة:

- بناء جيش وطني جنوبي (نظامي) من ابناء الجنوب لحماية الثورة الجنوبية والدفاع عن مكتسباتها ومشروعها العادل والتمثل في استعادة الدولة الجنوبية كاملة السيادة.
- تدريب وتأهيل كافة الوحدات العسكرية الجنوبية وترقيتها ودعمها ماديا ومعنويا لما قدومه من تضحيات جسام في سبيل الدفاع عن الأرض والعرض والتصدي للمشاريع الصفوية الإرهابية الهدامة لبنيان الأمة العربية .
- تفعيل الجيش الوطني الجنوبي ك(جيش احتياطي) يقوم بالمهام الدفاعية والامنية ويتكون من كافة افراد القوات المسلحة الجنوبية الذي تم اقصاؤهم بعد حرب 94م ولديهم القدرة على العمل والاستفادة منهم في الخبرة والتجربة والقيادة والادارة ويتم تشكيلهم في المديرية والمحافظة ليكونا قوة احتياطية.
- الحفاظ على الوحدات العسكرية من التفكك والانهييار وعدم دمجها بعناصر معادية لكون التجارب التي مرت بنا مع تلك القوى المناهضة لمشروع شعبنا تجعلنا أكثر ثقة بأنهم لا عهد لهم ولا ميثاق.
- ترسيخ العقيدة الوطنية الجنوبية وتعزيز التربية الوطنية لكافة افراد القوات الجنوبية المسلحة .

- خامسا المهام المقترحة :

1. رصد كافة الوحدات والاولوية العسكرية الجنوبية وفرزها وفق التخصصات وتوزيعها بطريقة منتظمة بعيدة عن العشوائية
2. تشكيل دائرة الشرطة العسكرية والاستخبارات العسكرية الرقابة والاشراف المباشر على قرارات المجلس العليا والدينا ومتابعة تنفيذها وماهي المعوقات التي تعيق تنفيذ تلك القرارات.
3. استدعاء كافة الافراد والضباط وصف الضباط والجنود الجنوبيين المسرحين في صيف 94 واعادة ترتيبهم وفق قوات احتياطية في المديرية والمحافظات والاستفادة منهم في مهام إدارية واستخباراتية وعسكرية .
4. رصد كافة الانتهاكات التي تعرض لها الجيش الجنوبي من ظلم وحرمان لحقوقهم وتسوياتهم واعداد ملفات للتعويضات لكل الكادر الجنوبي العسكري والامن الذي تعامل نظام صنعاء معه بعنصرية وعقلية المنتصر منذ 7/7/94م حتى اليوم وتتحمل حكومة المناصفة ايجاد الموارد المناسبة لاجراء التعويضات والتسويات ويعد ملف ويسلم لمجلس الامن والامم المتحدة بقوام الجيش والامن الجنوبي

سادسا: آلية التنفيذ المقترحة

- استعادة الاصول الاقتصادية التابعة للمؤسسات العسكرية الجنوبية
- تأسيس صندوق مالي لرعاية أسر شهداء ثورة الجنوب التحررية، ودعوة كافة رجال المال والأعمال الجنوبيين في الداخل والخارج للمشاركة والاسهام في انجاح هذا المشروع الوطني بكافة السبل.
- تفعيل أحد المستشفيات العسكرية الجنوبية في عدن(مستشفى صالح الدين العسكري، او مستشفى باصهيب العسكري) وتزويده بالكادر الطبي والمستلزمات والتشخيصات الطبية الحديثة؛ ليقوم بمهمة معالجة الجرحى والمرضى من ابناء القوات العسكرية والامن الجنوبية وتخفيف معاناة السفر للخارج وما يترتب عنها من تكاليف باهظة سواء أكانت من ميزانية المجلس او بالنفقة الخاصة

(1) في مجال الخدمات العسكرية الطبية والاقتصادية

(2) في مجال القوانين والقضاء العسكري

- تفعيل محكمة جزائية عسكرية جنوبية مختصة لحل كافة القضايا والتحديات التي تعاني منها المؤسسات العسكرية والأمنية وتسهم في عملية الضبط والربط تطبيق النظام العسكري الجزائية على كل المخالفين التداخل تلك المؤسسات.
- سن المزيد من التشريعات واللوائح التي تقنن عمل الوحدات العسكرية واخضاعها لتلك القوانين لما فيه خدمة الوطن والحفاظ على المكتسب القومي الجنوبي

(3) في مجال التأهيل والتدريب العسكري

- الاستفادة من القوات المسلحة الجنوبية في عملية تنظيم الوحدات وتسيير كثير من المهام العسكرية لكون الجيش الوطني الجنوبي يمثل ركيزة مهمة في مجابهة الجيش الوطني المزعوم لدى الشرعية والحوثي.
- تأسيس معهد للعلوم العسكرية الجوية والبحرية وبرشح أن يؤسس في ارضيل سقطرى الجنوبية ليؤدي وظيفة بدقة عالية ويوفد اليه افراد من القوات المسلحة الجنوبية ويتم اختيارهم بمعايير الكفاءة لاسيما من يحملون شهادات جامعية لتأهيلهم وتدريبهم في التخصصات الحديثة والمواكبة للمرحلة.
- تزويد كافة القطاعات العسكرية الجنوبية بالكفاءات والتخصصات القيادية والادارية والمالية والفنية في سبيل تطوير مهامهم ومواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية الحديثة.

(4) في مجال الاعلام الحربي والتوجيه المعنوي

- تأسيس دائرة داخل الهيئة العامة للأعلام تسمى دائرة (الاعلام الحربي والتوجيه المعنوي) ويشملها التخصصات العسكرية والتحليلات الاستراتيجية للواقع العسكري.
- تفعيل التوجيه المعنوي داخل الوحدات واللوية والكتائب وشحن الهمة وترسيخ الوعي الوطني في معظم اللوقات لدى القوات المسلحة .

القوات المسلحة الجنوبية(الجيش الاحتياطي) . التي تم اقصاؤها بعد حرب 94 م تعد اهم ورقة يتوجب الاستفادة منها في التوازنات العسكرية فاستعادة ذلك الجيش الوطني الشرعي المسرح قسرا بقوامه وهذا لا يعني انه بديل ضد الجيش الجديد بل معززا له لكونه ورقة ضاغطة لا يستطع التحالف ولا الشرعيةية التنصل منها لان ذلك الاجراء شرعي كونه جاء وفق قرارا الحوار التي اشرفت عليه الدول العشر وهذه الورقة مقابل الجيش الوطني للشرعية والذي يعد بالائلف ومثله جيش الحوثي كل تلك القوات ستفرض نفسها على الواقع في اية تسوية قادمة ونحن اولى بقوتنا أن تكون متواجدة على الارض لاسيما ان الحرب مفتوحة والمساحات لتتفيا لواقف الجنوبية الموجودة تغطيتها.

2.2- تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار المؤسسات الامنية - (نقاط القوة)

سعى المجلس الانتقالي والقوى الوطنية الجنوبية الى تشكيلات التحزبة والنخب الأمنية في كلا من محافظات عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت بقرار جمهوري وبدعم من التحالف العربي والتي تكونت من مختلف المناطق في تلك المحافظات وحصلت تلك القوات على التدريبات الأمنية وتسلمت لغرض حفظ الأمن ومكافحة الإرهاب والدفاع عن المؤسسات في المحافظات المذكورة وكانت ولاءه للوطن والجنوب وقضيته العادلة وقد نجحت تلك القوات نجاحا كبيرا في حصر مليشيات الحوثي ومحاربة الإرهاب وأصبحت جزء من امن المواطن الجنوبي.

- المشاكل والتحديات(نقاط الضعف)

1. الشللية والمناطقية والجهوية داخل بعض الوحدات الأمنية الجنوبية.
2. عدم الاستفادة بشكل مباشر من قوات الامن الجنوبي السابق لكونه أمن تم اقصاؤه وهو يوازن الأمن الوطني العام للعدو.
3. الجهل وعدم المعرفة بالقانون والجراءات الامنية المتخذة من قبل بعض الوحدات الامنية مخالفة لمهام رجل الأمن.
4. تفشي الرشوة والنصب والاحتيال من رجال الأمن في كل المواقع مما شكل مؤشرا خطيرا على وحدة النسيج الاجتماعي الجنوبي.

- الحلول والمقترحات الممكنة.

- الاستفادة من القوات الأمنية الجنوبية النزيهة في عملية تنظيم الوحدات وتسيير كثير من المهام الأمنية .
- تأسيس كلية للعلوم الشرطوية في محافظات الجنوب (الأمن العام- النجدة - المرور- وغيرها من التخصصات التي تتطلبها المرحلة
- تزويد كافة القطاعات الامنية الجنوبية بالكفاءات والتخصصات القيادية والادارية والمالية والفنية في سبيل تطوير مهامهم ومواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية الحديثة.

2-3 -المطلب الثالث: تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار المؤسسات الاقتصادية

اولا: الانجازات (نقاط القوة)

- بعض المؤسسات اليرادية كالضرائب والجمارك والرسوم .
- هناك كثير من الفرص المتاحة لاستعادة كثير من المؤسسات اليرادية والانتاجية

ثانيا: المشاكل والتحديات (نقاط الضعف)

- ضعف الاقتصاد الجنوبي لتجريده من قوته الاقتصادية كي تخضعه على الرضوخ والتنازل عن الوطن والهوية.
- إدارة صناعة النفط بين النخبة العسكرية القبلية بصنعاء، مما زاد من تركيز القوة السياسية -وموارد المحسوبية- لديها، وإفراغ الجنوب من اقتصاده.
- الغياب الكلي لمعظم الشخصيات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية الجنوبية عن المشهد الاقتصادي في الجنوب مما شكل ضعفا كبيرا في تعزيز هوية الجنوب الاقتصادية.

الحلول الممكنة:

1. تفعيل دور المواطنة للمؤسسات والشركات الاستثمارية في الجنوب.
2. تفعيل الدور الاستثماري للرأسمال الجنوبي.
3. استعادة المؤسسات الوطنية الجنوبية المنهوبة.
4. السيطرة على الموارد الاقتصادية والإيرادية في الجنوب.

الأهداف العامة:

1. تشجيع الاستثمار وخلق بيئة مناسبة للمستثمرين الجنوبيين
2. الاصطفاف وراء القيادة السياسية الجنوبية في مشروعها السياسي والاقتصادي
3. الاستجابة للمتطلبات البرامجية السياسية والاقتصادية
4. السيطرة على موارد الجنوب الاقتصادية وتنشيطها والعمل من اجل تعزيز هوية الجنوب الاقتصادية
5. إصلاح الاختلال الاقتصادية التي ترتبت بعد اتفاقية 1990م والتي أثرت سلبا على شعب الجنوب العربي.
6. إعادة النظر في القوانين والتشريعات والاتفاقيات الاقتصادية التي أثرت على اقتصاد الجنوب
7. استعادة المؤسسات المصرفية والبنكية الجنوبية وتفعيلها .

آليات التنفيذ المقترحة

اولا: آليات توجيه المؤسسات الاستثمارية في الجنوب

- تفعيل قانون المواطنة للشركات والمؤسسات الاستثمارية في الجنوب:
- إيجاد لجنة اقتصادية تتبع المجلس الانتقالي مباشرة في التواصل والتنسيق مع مدراء المؤسسات والشركات الاستثمارية المتواجدة في ارض الجنوب في سبيل تحقيق المواطنة التي يتوجب أن تقوم بها داخل المجتمع.
- إعداد تصور أولي لكافة المؤسسات والشركات الاقتصادية المتواجدة في الجنوب سواء أكانت ذات منشأ جنوبي أم شمالي.
- والتنسيق معها وفق قانون المواطنة المتساوية للمؤسسات والشركات الاستثمارية بحيث تحصل تلك المؤسسات المسؤولية الاجتماعية والتي تشمل خمسة مجالات هي:

المسؤولية القانونية، المسؤولية الاقتصادية المسؤولية الخيرية المسؤولية الأخلاقية
المسؤولية البيئية.

- تحديد الأنشطة والإعمال الخيرية والمجتمعية والبيئية التي ينبغي العمل على تطويرها في المجتمع بالتنسيق المؤسسات والشركات الاستثمارية داخل أراضي الجنوب: وتلك المجالات هي:
- الاهتمام بالتربية والتكوين
- الاهتمام بفئة الشباب
- تنمية الكفاءات المهنية من أفراد المجتمع
- الاهتمام بالجانب الصحي الذي يخدم المجتمع
- اهتمام في تطبيق مبادئ الإدارة البيئية
- التدخل في الكوارث والطوارئ
- المساهمة في إدارة النفايات
- التحكم في الاغبرة الصادرة من المصانع
- القضاء على الفقر والبطالة والفئات المهشم
- الاهتمام بدوي الاحتياجات الخاصة
- دعم الأنشطة الثقافية والرياضي
- دعم الجهود الموجهة نحو التعليم
- دعم تعليم الأيتام وأبناء الشهداء والمعوقين
- المشاركة في المناسبات الوطنية
- دعم التحركات الشعبية والجماهيري الجنوبية في عواصم المدن الجنوبية والقرى وكل التجمعات السكانية.
- حصلت رفع الأعلام الجنوبية على المؤسسات والشركات والمرافق العامة والخاصة .

ثانياً: إعداد برامج استثمارية دعوة رأس المال الجنوبي للاستثمار في الجنوب

3- عقد مؤتمر اقتصادي للمستثمرين الجنوبيين يتم من خلاله تفعيل دور رجال المال والأعمال الجنوبيين للاستثمار في المجالات الاقتصادية الرئيسية وهي:

1. الاستثمار في مجال الأمن الغذائي
2. الاستثمار في مجال الأمن الدوائي
3. الاستثمار في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات
4. الاستثمار في مجال البنوك والخدمات المصرفية
5. خلق فرص عمل للشباب والتخفيف من البطالة وتحسين دخل الفرد.
6. الاهتمام بالثروة الزراعية والسمكية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي
7. الاستثمارات في المجالات الخدمية وخلق فرص عمل تشجيع الأيدي العاملة والخبرات الجنوبية

ثالثاً: استعادة المؤسسات الاقتصادية الانتاجية الجنوبية المنهوبة

1. تشكيل لجنة اقتصادية وخبراء قانونيين مختصين لحصر كافة المؤسسات الجنوبية المنهوبة وتقديم دعاوي قضائية للنظر فيها بأقرب وقت ممكن..
2. تشكيل لجنة قانونية للترافع امام القضاء المدني لاستعادتها لملكية الشعب.

رابعاً: استعادة المؤسسات اليرادية الجنوبية

- تأسيس، صندوق مالي جنوبي مستقل يعتمد، على المساهمة من قبل رجال، المال،

والاعمال، الجنوبيين في الداخل والخارج.
عقد مؤتمر لرجال المال والاعمال ورؤساء المصارف الجنوبية للمساهمة في تأسيس صندوق مالي وفق اسس، اقتصادية في، سبيل، انعاش الوضع الاقتصادي المتدهور في الجنوب..

خامسا : استعادة المؤسسات المصرفية والبنكية

- تأسيس، صندوق مالي جنوبي مستقل يعتمد، على المساهمة من قبل رجال، المال، والاعمال، الجنوبيين في الداخل والخارج.
- عقد مؤتمر لرجال المال والاعمال ورؤساء المصارف الجنوبية للمساهمة في تأسيس صندوق مالي وفق اسس، اقتصادية في، سبيل، انعاش الوضع الاقتصادي المتدهور في الجنوب..

23 - تحولات المجلس الانتقالي في اطار المؤسسات الخدمية الجنوبية المشاكل والتحديات

لقد تعدد الازمات برزت في ظل الشرعية والتحالف العربي اللذان وقفنا متفرجان امام تلك المعاناة بل عملت الشرعية تعميق المأساة من خلال تسييس وتأزيم كثير من تلك الخدمات بغرض تحقيق، مكاسب سياسية على، حساب حياة المواطنين.. فقد ظلت تتهرب طوال الحرب ومازالت على المنوال نفسه فهي لم تقدم اية طول، للازمات الانسانية التي، يعيشها المواطن في المحافظات الجنوب، المحررة مما ينذر بكارثة انسانية ومجاعة كبيرة قد تؤثر على السلم الاجتماعي، وتهدد الامن الوطني، والعربي والاقليم بل والعالم، والكل، يعلم ان، هناك اطراف، اقليمية تشجع، تلك البيئات الفقيرة في، الدولة الفاشلة بغرض استغلالهم للعنف، والتطرف، والاهاب، كما، تجلى، ذلك بوضوح في الأعوام السابقة. ومن هنا، فانه، يتوجب، علينا، القيام بواجبنا، امام مواطنينا الذي، يتجرعون مرارات العيش، داخل، اوطانهم.

مما سبق تتبين لنا، عدد من المشكلات البارزة التي، يعانيها، المواطن الجنوبي منها داخل المحافظات الجنوبية المحررة.

1. الانهيار الكامل للوضع المعيشي في المناطق الجنوبية المحررة. لحج عدن ابين الضالع..
2. انقطاع الرواتب والتوظيف والمعونات والمشاريع والاعمار، والتنمية عن المحافظات الجنوبية المحررة منذ انطلاق، الحرب، حتى، يومنا، هذا.
3. تدهور معظم قطاعات الخدمات كالكهرباء والصحة، والتعليم والمياه، والصرف الصحي والاتصالات والمواصلات حيث صار المواطن يتجرع مرارة العيش.
4. ارتفاع الاسعار انهيار الريال اليمني، امام العملة الصعبة ضاعف معاناة المواطنين بشكل، كبير،.
5. غياب، الخدمات الانسانية وان، وجدت فهي تصرف بواسطة المنظمات، السياسية والخاصة لجماعة الاخوان.. وتذهب، بطرق ملتوية ل، تؤدي الغرض الانساني الذي، صرفت من اجله.

الحلول والمقترحات

1. تفعيل بند الرواتب، والمعاشات لتخفيف المعاناة عن الشعب
2. تحسين الخدمات الضرورية كالكهرباء والصحة والتعليم والصرف الصحي والاتصالات والماء.
3. تفعيل ادارة مواجهة الكوارث واللوبة والحروب في الأزمات الطارئة

4. توجيه كافة المنظمات الدولية العاملة في الجنوب القيام بواجبها التنموي وتقديم الخدمات للمواطنين في المحافظات الجنوبية المحررة .

آليات التنفيذ المقترحة:

1. تشكيل لجنة إدارية تحصر كافة الموظفين المدنيين الجنوبيين العاملين في محافظات الجنوب
2. الاعتماد على الإيرادات المحلية في المحافظات كخطوة أولوية لمعالجة انقطاع المعاشات والرواتب.
3. تكليف الكتل البرلمانية في الجمعية الوطنية الجنوبية والمكاتب التنفيذية بإدارة تلك المشكلات كما في محافظة ورفع تقارير تفصيلية عن أولويات الاحتياج والبحث عن المصادر المالية لمعالجتها وفق خطة مدروسة.
4. اتباع نظام الخصخصة والاستثمار في مجال الكهرباء والطاقة والمياه.
5. تشكيل لجنة وطنية لإدارة الالتزامات والكوارث

« الفصل الثالث »

الانتقال في الإطار الدستوري (استعادة السلطة)

- مؤسسات السلطة المحلية (القيادة في المحافظة والمديريات)

- مؤسسات السلطة التشريعية (مجلس النواب)

- مؤسسات السلطة القضائية (النيابة - المحاكم - المحكمة الدستورية)

- مؤسسات السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء - مجلس الشورى)

- مؤسسات السلطة الرئاسية (مجلس الرئاسة)

توطئة :

تعدُّ المؤسسات الدستورية هي السلطة العليا في الدولة ووصول الثورة إليها تعد مرحلة ليست بالسهل، بل يتطلب لها جهداً ثورياً وعملاً سياسياً وأمنياً وعسكرياً منظماً، ومن خلال التسلسل الثوري والتدرج المنطقي تستطع القوى الثورية أن تخلخل موازين القوى وتخرق النظم وذلك من خلال السيطرة على المؤسسات الأيديولوجية (الفكرية والثقافية والتعليمية والدينية والاجتماعية والاعلامية التي تربطها بالمجتمع ارتباطاً مباشراً ومن ثم مرور بالمؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والخدماتية للوصول إلى مرحلة مفصلية ذو بعدين أما الانقضاء بالكامل على تلك المؤسسات الدستورية السيادية القانونية أو المشاركة في صنع القرار والتحكم على كثير من مجريات الأحداث السياسية.

وأبرز الأهداف المرجو تحقيقها من هذه المرحلة هي:

1. استعادة مؤسسات السلطة المحلية الجنوبية في المديرية والمحافظات الجنوبية وتفعيل نشاطها الثوري وتقديم الخدمات للمجتمع.
2. استعادة مؤسسات السلطة التشريعية الجنوبية؛ لتمثل شعب الجنوب وتعمل على تقديم التشريعات الدستورية والقانونية التي تبني أسس الدولة الجنوبية المنشودة.
3. استعادة السلطات التنفيذية الجنوبية من خلال اعلان حكومة جنوبية تلبى الطموحات.
4. استعادة السلطة القضائية الجنوبية بمختلف أقسامها في سبيل إقامة العدل وتطبيق القانون
5. استعادة السلطة الرئاسية الجنوبية وإدارة الجنوب والسير به نحو بناء الدولة الحديثة.
6. وفي اطار تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي في التحولات نحو استعادة الدولة يتبين أن هناك خطوات اقدم عليها المجلس وتبدو مؤشرات لعملية الانتقال في حال استمر على التمسك بها وتفعيلها وتطوير ادائها السياسي والاداري.

1- 3- تحولات المجلس الانتقالي الجنوبي في اطار مؤسسات القيادة المحلية أولاً: الإنجازات (نقاط القوة)

- استطاع المجلس الانتقالي منذ تأسيسه أن يؤسس مؤسسات القيادة المحلية للجنوب لكون تلك القيادات المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي وهيئاتها التنفيذية بالمحافظات والمديريات تعد أعلى سلطة تنفيذية في المحافظات والمديريات، وقد تم تشكيل قيادتها بقرار من رئيس المجلس تضمن أن تشكل القيادة المحلية بالمحافظات من (50-107) لكل محافظة من محافظات الجنوب.

جدول رقم (2) يوضح قوائم القيادات المحلية في المحافظات الجنوبية ومديرياتها (98)

الجهة	القيادات	العدد
المحافظات	القيادات المحلية للمحافظات	856
المديريات	القيادات المحلية للمديريات	4794
المراكز	القيادات المحلية للمراكز	38000
المجموع		43650

ومن الجدول السابق تبين أن الإنجازات العامة في الهيئات المحلية في المحافظات والمديريات لقوائم القيادة المحلية في المحافظات والمديريات والمراكز في عموم محافظات الجنوب بنسبة (90%).

ثانياً: المشاكل والتحديات (نقاط الضعف)

- ضعف التنسيق والتفاهم والعمل المشترك مع قيادات السلطات المحلية في المحافظات والمديريات الجنوبية لاسيما تلك القيادات التي تؤمن بقضية شعب الجنوب وفاعلة في أنشطة وفعاليات الحراك.
- غياب التخطيط الاستراتيجي للأنشطة والفعاليات والمهام المجتمعية والجمهيرية والمواكبة للتطورات السياسية والعسكرية والاقتراب أكثر من الواقع المجتمعي وحل مشاكل قضايا المجتمع الخدمية والتنموية.
- استمرار الهوة الكبيرة وعدم التنسيق بين السلطات المحلية في مديريات ومحافظات الجنوب والقيادات التنفيذية للمجلس الانتقالي في تلك المحافظات والمديريات.
- عدم الوعي لدى بعض القيادات المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بحساسية المرحلة ويتعاملون مع المواقف السياسية بنشوة المنتصر مما قد يسبب لدى الأطراف الأخرى في السلطة المحلية بالدونية وكان الانتقالي جاء يحاسبهم عن المرحلة السابقة.

ثالثاً: الحلول والمقترحات:

- تعزيز العلاقة والتنسيق المشترك مع قيادات السلطات المحلية في المحافظات والمديريات الجنوبية لاسيما تلك المناصرة لقضية شعبنا، ومحاولة دمجها أو إشراكها في المهام الوطنية؛ لكونهم من أبناء الوطن ومعظمهم يؤمنون إيماناً مطلقاً بقضية شعب الجنوب.
- بناء القدرات للقيادات المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي وحثهم بالتفاعل والاستفادة من خبرات القيادات الجنوبية المتواجدة في السلطة المحلية لاسيما في الجانب الإداري والسياسي والتنظيمي وفتح علاقات رسمية أو شخصية في سبيل خدمة المجتمع.
- إزالة الهوة وسوء الفهم لدى بعض القيادات المحلية بأن الانتقالي جزء منهم ويظل في خدمة الشعب بعيداً عن المواقف السياسية أو العسكرية السابقة وان الوطن للجميع ومن الواجب عليهم نصرته والدفاع عنه.

رابعاً: الآليات التنفيذية.

تقترح آليات وفقاً لكل مديرية وظروفها الموضوعية هذه المرحلة مرتبطة بمبدأ الحوار والتوافق الوطني مع الأحزاب السياسية الجنوبية .

3.2 المطلب الثاني: تحولات الانتقالي الجنوبي في إطار المؤسسة التشريعية أولاً: الإنجازات (نقاط القوة)

- التطوير المؤسسي وبناء القدرات في إطار المؤسسة التشريعية الجنوبية .
- تفعيل عمل الجمعية الوطنية؛ لكونها الجهة التشريعية والرقابية وتتكون الجمعية الوطنية من (303) عضواً كما هو معلن في قرار رئيس المجلس وفي الاجتماع التأسيسي للجمعية الوطنية تم تشكيل (21) لجنة.
- الإسهام في تعزيز دور المجلس كممثل لشعب الجنوب.
- إبراز الجمعية الوطنية لكونها الهيئة التشريعية الأولى للمجلس الانتقالي .
- الإسهام في رص الصفوف وتحقيق التوافق الجنوبي باعتبارها مؤسسة جنوبية تضم

ألوان مختلفة من الطيف السياسي وتمثل كل محافظات ومديريات الجنوب ومختلف فئاته.

ثانياً: المشاكل والتحديات (نقاط الضعف)

- عدم وجود خطط استراتيجية لدى اللجان وما تقدم خلال الأعوام المنصرمة من خطط لا تتعدى أن تكون أنشطة وفعاليات لا ترتقي لتلك المؤسسة التشريعية التي يناط بها تقديم وتحليل مشكلات الجنوب على كل المستويات.
- ضعف الدراسات والبحوث الاستراتيجية المتكاملة لكافة المجالات المختصة فيه لمناقشة وتحليل الوضع الحالي ورسم التصورات والتشريعات للدولة الجنوبية القادمة.
- خلو معظم اللجان من الكوادر والكفاءات المتخصصة في المجالات التي تتطلب التخصص والخبرة الكافية لاسيما في الإدارة الاقتصادية والسياسية والعلمية والإعلامية وغيرها من المجالات المهمة.
- ضعف التنسيق والتكامل والعمل المشترك بين الجمعية الوطنية ومختلف هيئات المجلس الانتقالي الأخرى، لاسيما في مجال القانوني والتشريعي الذي تؤسس لبناء الدولة الجنوبية المنشودة.
- ضعف التنسيق والتواصل بين أعضاء الجمعية الوطنية (مجلس الشعب) وقواعدهم الجماهيرية في الهيئات المحلية في المحافظات والمديريات والمراكز.
- ضعف أداء اللجان المشككة لإدارة عملية الحوار الشامل بين أبناء الجنوب فقد اقتصر في مشاورات حوارية مع (10) من الأحزاب والقوى السياسية في الساحة الجنوبية .
- عدم وجود برنامج لاستمرار وتوسعة تلك المشاورات وصولاً للتوافق حول وثيقة شرف وطني جنوبي.
- عدم تشكيل وفد مشترك من القوى المتحاورة للمشاركة في أي عملية سياسية ولما يعزز التمثيل الداخلي والخارجي للمجلس الانتقالي.
- عدم الاهتمام بالقضايا التي يجب أن ينشغل بها الجنوبيون هي القضايا التي تهددهم وما وفي مواجهتهم المشتركة تصبح المطالب حقوقاً للجميع وأمرًا مستقراً كالخدمات والبنية التحتية وغيرها من الحقوق .
- تعزيز العلاقات وقنوات التواصل بين أعضاء الجمعية الوطنية (مجلس الشعب) وقواعدهم الجماهيرية في الهيئات المحلية في المحافظات والمديريات والمراكز من خلال فتح مكاتب تنسيقية بين في الم.
- عدم تفعيل عمل اللجان والاستمرار في عملية الحوار الجنوبي وتكثيف عملية التواصل بمختلف القوى والشخصيات والأحزاب والمكونات الجنوبية بهدف تعزيز وحدة الصف الجنوبي.
- عدم المراقبة والمتابعة للقرارات التي تدعو لتعزيز مبدأ التصالح الجنوبي وتعزيز قيم الحوار بين أبناء الجنوب ومحاسبة كل من يعرقل تلك القيم التي تعد السبيل الوحيد لانتصار ثورتنا واستعادة كرامتنا.
- عدم تفعيل أدوات فرض السيطرة على الأرض كالمؤسسات الأمنية والعسكرية والنقابات العمالية والإبداعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب المكونات السياسية الجنوبية ومختلف القوى الوطنية الجنوبية.
- عدم الوقوف أمام قضايا الخدمات كالرواتب والمياه والصحة والتعليم والفساد المالي والإداري والحقوق والحريات والأمن والدفاع والعبث بملف الأراضي وعقارات الدولة وضع التصورات القانونية والتشريعية للحد من تدهور تلك الخدمات.
- ضعف كشف دور سلطة الشرعية في الفساد والتلاعب بمقدرات الوطن وتسخيرها

للقوى المناهضة للمشروع العربي في المنطقة.

ثالثاً: الحلول والمعالجات المقترحة

- تفعيل عمل الجمعية الوطنية في القيام بمهمتها الدستورية وتحصل المسؤولية التشريعية داخل المحافظات الجنوبية بالتنسيق المستمر والفعال مع هيئات المجلس المتعددة لتفعيل الرصد والتحليل للمستجدات وتنسيق عمل الهيئة الإدارية والجمعية الوطنية مع مركز صناعة القرار ودائرة الدراسات والبحوث لتقييم وتحديد المواقف والقرارات اللازمة لمواجهة التحديات.
- تدريب رؤساء و أعضاء اللجان داخل الجمعية واختيار الكفاءات العلمية والتخصصية في ادارة لجان الجمعية الوطنية في سبيل مواكبة التطورات السياسية لقضية شعب الجنوب.
- تفعيل دور العلاقات الخارجية لما لها من أهمية من هنا يتوجب خلق علاقات ثنائية مع برلمانات الدول الإقليمية وخصوصاً مع دول التحالف العربي وفي المتقدمة برلمانات مجلس التعاون الخليجي وتبادل الخبرات والزيارات وتنسيق المواقف في سبيل إحياء العلاقات الخارجية بمختلف برلمانات العالم الحر.
- تطوير التنسيق بين اللجان الدائمة للجمعية الوطنية وسكرتارياتها والأمانة العامة لهيئة الرئاسة وفتح مكاتب تنسيق لأعضاء الجمعية الوطنية في المحافظات لم لدا التنسيق من أهمية في تطوير العمل المؤسسي .
- تبني قيام دولة لا بناء سلطة يتسع مفهومها لتجريف كل شئ في الوطن لصالحها وشتان بين الدولة والسلطة لذلك فان مشروع المجلس الانتقالي الجنوبي إقامة دولة مدنية جنوبية اتحادية حديثة فيدرالية يعني بها دولة الوطنية الدستورية القائمة على تداول السلطة والتعددية الحزبية والحرية بجميع أبعادها السياسية والفكرية والإبداعية والاقتصادية التي يحكمها كما يحكم الدولة الدستور الذي يتأسس بتوافق القوى الوطنية الجنوبية.

خامساً: الآليات التنفيذية :

اللية الأولى : تفعيل عمل لجان الجمعية الوطنية الجنوبية لتقوم بالمهام الآتية :

- اعتماد أسلوب التخطيط الشبكي لتحسين أداء الأعضاء وأداء اللجان والشروع في الإدارة الاقتصادية ونقل العمل الرقابي والإشرافي إلى المؤسسات الخدمية والتنموية والمنظمات والنقابات.
- إعداد دراسات ورؤى استراتيجية شاملة واضحة المفاهيم تسعى لتحدد ملامح دولة الجنوب القادمة وتسهم في إدارة شؤون الإدارة الذاتية في المرحلة الانتقالية يشترك فيها إعدادها العقل الجمعي الجنوبي وبإشراف كل الجهات المعنية في المجلس الانتقالي الجنوبي وتشارك فيه معظم القوى الوطنية الجنوبية.
- تشريع قوانين وتشريعات تواكب الانتصارات السياسية والعسكرية يتم من خلالها حل المشكلات والأزمات داخل المجموعة النخبوية السياسية الجنوبية.
- تشريع قوانين تطمين البيوت التجارية والشركات والمؤسسات التجارية والاستثمارية على مصالحها والالتزام بالاتفاقيات والعقود والبروتوكولات الموقعة طالما تلك العقود قانونية وتلتزم بمعايير الشفافية الدولية.
- تفعيل إدارة الموارد المالية والمصرفية وتقليص قوى نفوذ الاحتلال اليمني والعمل على استعادة الهوية الاقتصادية الجنوبية المنهوبة.
- الاسهام في تشكيل المؤسسات والجمعيات الخيرية ذات الطبيعة الاقتصادية المرتبطة

بإيدولوجية الثورة الجنوبية لكي تضمن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل يحقق تبئة أعلى وتأييدا أوسع من جانب الجماهير نحو (تأسيس مؤسسة اقتصادية جنوبية) أو تأسيس عدد من المؤسسات التجارية أو الزراعية أو الصناعية وإتباع مبدأ مقاطعة المؤسسات ذات الصلة المباشرة بقوى الاحتلال اليمني لاسيما القوى المناهضة لمشروع شعب الجنوب.

- تبني خطة تنموية خاصة بالمحافظات الجنوب لاسيما تلك التي دارت فيها المعارك والأكثر تضررا من الصروب تأخذ في الاعتبار الجوانب الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسي.

الدلية الثانية : تفعيل العمل المؤسسي للكتل البرلمانية الجنوبية

- مساهمة الكتل البرلمانية في المحافظة في حلقة القضايا الاقتصادية والتنموية والامنية والاجتماعية؛ لكونها السلطة التشريعية المصغرة التي تقوم بمهامها التشريعية داخل المحافظة.
- قيام كل كتلة في الجمعية الوطنية بمهامها الادارية وترتبط ارتباطا مباشرا بقضايا مجتمعاتها كما في اطار محافظته .
- توزيع مهام اعضاء الرئاسة الى لجان مختصة بشؤون المحافظات وبمعدل كل محافظة خمسة اعضاء للإشراف والمتابعة على كتل تلك المحافظات محافظة على حدة.

الدلية الثالثة : إيجاد أسس بناء الدولة الجنوبية.

استندت خطة الجمعية الوطنية الجنوبية وهيئتها الإدارية إلى خارطة الطريق وأدبيات المجلس الانتقالي وما تضمنه إعلان عدن التاريخي واستنتجت منها انه يجب أن يكون لمفهوم إدارة الجنوب توصيف سياسي يعبر عن الخطاب السياسي الموجه للتطالف والشرعية والخارج وتوصيف عملي يعبر عن الخطاب الداخلي في إطار الجمعية الوطنية وبقية هيئات المجلس من هنا فان تطوير عمل المجلس إدارة الجنوب ذاتيا مرت بعدة خطوات تصعيدية وهي كالآتي:

- تفعيل أدوات فرض السيطرة على الأرض كالمؤسسات الأمنية والعسكرية والنقابات العمالية والإبداعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب المكونات السياسية الجنوبية ومختلف القوى الوطنية الجنوبية.
- الوقوف أمام قضايا الخدمات كالرواتب والمياه والصحة والتعليم والفساد المالي والإداري والحقوق والحريات والأمن والدفاع والعبث بملف الأراضي وعقارات الدولة وضع التصورات القانونية والتشريعية للحد من تدهور تلك الخدمات.
- كشف دور سلطة الشرعية في الفساد والتلاعب بمقدرات الوطن وتسخيرها للقوى المناهضة للمشروع العربي في المنطقة.
- الشروع في الإدارة الاقتصادية ونقل العمل الرقابي والإشرافي إلى المؤسسات الخدمية والتنموية والمنظمات والنقابات.
- تفعيل إدارة الموارد المالية والمصرفية وتقليص قوى نفوذ الاحتلال اليمني.
- تشكيل عدد من اللجان الوطنية لتسيير أعمال الإدارة الذاتية في المرحلة الانتقالية القادمة.

الدلية الرابعة : التدوير الإداري لقيادات هيئات المجلس الانتقالي العليا والدنيا

أن قدرة المجلس الانتقالي الجنوبي في عقد انتخابات دورية لكل من الهيئات التنفيذية والتشريعية إنما تعكس درجة من الاستقرار السياسي وخطوة مهمة تمهد للانتقال من

الثورة إلى الدولة وترسم لدى القوى الحرة في العالم الالتزام بمبدأ الديمقراطية الإجرائية التي تضمن إشراك الشعب في المشاركة في صنع القرار

3-3 تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار مؤسسات السلطة القضائية. أولاً: الإنجازات (نقاط القوة) .

- محاولة توحيد ولملمة المؤسسة القضائية عبر نادي القضاء الجنوبي

ثانياً: المشاكل والتحديات (نقاط الضعف)

- غياب الكادر الوظيفي والاداري في السلك القضائي والنيابي
- عدم توسيع نادي القضاء الجنوبي ليشمل كافة محافظات الجنوبي
- ضعف الأداء لأعضاء نادي القضاء وعدم استقلال وظيفته في مكافحة الفساد المالي والاداري
- توقيف المحاكم الامر الذي فاقم القضايا الجنائية والاجتماعية والاقتصادية والامنية
- ضعف سيادة القانون وغياب العدل.
- غياب التدريب والتأهيل للكادر القضائي الجنوبي مما ينذر بكارثة غياب القضاة في معظم التخصصات الادارية والجزائية والنيابية.

ثالثاً: الحلول والمقترحات

- استعادة المؤسسات القضائية الجنوبية وفق الكفاءة والنزاهة.
- ترسيخ مبدأ العدالة وسيادة القانون لكونهما، المنطلق، لبنا الدولة الجنوبية الحديثة واستقرار، الوطن .
- تفعيل، القوانين والتشريعات القضائية الجنوبية في، كافة المجالات التي، تتطلبها، الرحلة القادمة.
- استقلالية القضاء الجنوبي عن السلطات التنفيذية والتشريعية وفق قاعدة العدل أساس الحكم، دعم السلطات القضائية بالقوة المادية والمعنوية في سبيل، فرض هيبتها، وسيادة كلمتها، فوق، الجميع.
- تأهيل، كوادر قضائية ونيابية جديدة لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والعصرية في سبيل إرساء قواعد العدل وتطبيق النظام والقانون..
- تنظيم وتأهيل وتفعيل المؤسسات القضائية الجنوبية في سبيل تنشيط التفيتش القضائي .
- مكافحة الفساد عبر هيئات قضائية مستقلة بحيث تؤمن المنظومة القضائية تحركاً فاعلاً يضمن فاعلاً لقضايا الفساد في نيابة الأموال العامة ومحاكم الأموال العامة وعلى نحو يكسب القضاء المصدقية الكاملة.
- إصلاح قانون السلطة القضائية والعمل على فصله من السلطة التنفيذية التي تخضعه لصالحها في كثير من الأحيان.
- تأهيل المباني
- المقرات القضائية الجنوبية وتطوير أجهزتها والعمل على انشاء معهد القضاء العالي في الجنوب وبطريقة مستعجلة في سبيل، تزيد، المحاكم بالكوادر المؤهلة بالعلم المعرفة والشجاعة .

رابعاً: الالية التنفيذية:

- اعداد دراسة ميدانية مسحية شاملة لكافة منتسبي السلك القضائي والنيابي في

كافة محافظات الجنوب تشكيل محكمة عليا جنوبية من ابرز القضاة المشهد لهم بالنزاهة والوطنية.

- التنسيق المشترك مع نادي القضاة الجنوبي والعمل على تشكيل هيئة قضائية عليا تدير الشؤون القضائية في محافظات الجنوب .

4-3 - المطلوب الرابع: تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار مؤسسات السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء) . اولا: الانجازات(نقاط القوة) :

- حقق المجلس الانتقالي انتصاراً سياسياً كبيراً من خلال المشاركة والتوقيع على اتفاقية الرياض لم يكن الانتصار الذي حققه الانتقالي في الاتفاق كونه في وضع تفاوضي جيد فحسب بل تمكن من انتزاع اعترفاً بشرعيته وفرض نفسه كواقع يجب التعامل معه، بعد أن رفضت الحكومة الاعتراف به منذ 2017، وهذا تحدٍ جديد للحكومة الشرعية، فإما أن يؤدي إلى التهامها من الداخل أو تتمكن من السيطرة عليه.
- أن اتفاق الرياض يمثل أول اعتراف رسمي سعودي بالمجلس الانتقالي ككيان سياسي، وهو اعتراف أكثر أهمية له من اعتراف الإمارات أو حتى الدول الأجنبية، بحيث وأن مصالح القوى الأجنبية وتأثيرها في اليمن متقلب، ولكن السعودية ستظل دوماً القوة العظمى المجاورة، وبالتالي فإن مصلحة الانتقالي على المدى الطويل تعتمد على بناء علاقات جوار عملية، والأهم من ذلك هو أن المجلس قد حصل على مقعد بجانب الحكومة على الطاولة في مفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة.
- أن اتفاق الرياض يؤدي إلى اقتسام السلطة وذلك من خلال تعزيز قدرات المجلس الانتقالي الجنوبي من خلال الصلاحيات الإضافية داخل الحكومة والتي قد تفضي إلى منح المجلس سلطة حكم ذاتي في جنوب اليمن بحيث يمكنه على المدى البعيد أن يؤدي - مستقبلاً - إلى إقامة دولة مستقلة عن الشمال، وهو الهدف الذي يسعى إليه المجلس الانتقالي حيث وأنه لا توجد قيود واقعية تضمن أن يجد الاتفاق من قدرات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على إمكانية فرض الأمر الواقع باستخدام القوة في مراحل لاحقة، ويعتمد ذلك على استمرار قدرة السعودية على ديمومة التوافق السياسي بين الطرفين؛ المجلس الانتقالي والحكومة الشرعي.
- مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في حكومة المناصفة يعد الخطوة الأولى للولوج نحو استعادة الدولة والمتمثل في المؤسسة التنفيذية (مجلس الوزراء) ومن هنا فقد استطاع المجلس الانتقالي ان يخطو خطوة كبيرة بعد عناء شديد ونضال مرير من خلال نزع الاعتراف الاقليمي والدولي في الشراكة في الدولة.
- ثانيا: المشاكل والتحديات(نقاط الضعف)
- محاولة الحكومة تعطيل دورها وتقليص صلاحيات وزراء المجلس الانتقالي. والهروب من العاصمة عدن وترك الانتقالي يواجه الازمات الاقتصادية والخدمية وقيام وزراء الشرعية بالسيطرة على القرارات المالية والبنكية واليرادات وعدم التزام الحكومة بالتزاماتها المتوافق عليها في اتفاقية الرياض.
- ضعف فاعلية التحالف بين الحكومة الشرعية والانتقالي داخل التحالف العربي حيث أن اختطاف الشرعية من قبل جماعة الإخوان الحولية يأتي في مقدمة الأسباب المؤدية إلى الفشل عمل الحكومة واستكمال تنفيذ اتفاق الرياض.
- أصبحت الشرعية تتكون من عدة مكونات متضاربة المصالح تنطلق من رؤى وأفكار مختلفة الاتجاهات، مما يؤدي إلى حدوث انشقاق وتصدع داخل نسق حكومة الشرعية فهذا الانقسام سيؤدي إلى صراع إيديولوجي خفي داخل الحكومة، ومن ثم فإن الصراع

الداخلي الذي يحور داخل بنية الحكومة يفقدها الاستقرار الداخلي، وهذا الأمر يجعلها ضعيفة غير قادرة على التحرك في أرض الواقع لتنفيذ بنود اتفاق الرياض.

• تدهور وضع الشرعية حيث تحولت سلطاتها إلى سلطة أسمية أكثر من سلطة فعلية؛ فلا لها سلطة على أرض الواقع، بحيث وأن جماعة الحوثيين تسيطر على معظم المحافظات الشمالية وبيدهم سلطة القرار، كما أن محافظة مأرب تعتبر حالة شاذة للاتجاه السياسي، بل إنها تمثل حالة للحكم الذاتي المستقل إدارياً ومالياً، يقوم بإدارتها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتحرك بوتار نحو محافظتي شبوة وحضرموت في الجنوب، أما المحافظات الجنوبية فهي تقع في نفوذ المجلس الانتقالي الذي أخذ على عاتقه ملف قضية الجنوب، لذا فإن الشرعية سلطة وهمية فاقدة القرار على أرض الواقع.

• السياسات المتهورة من قبل السياسيين المنسويين للحكومة الشرعية الذين خلقوا جو مكهرب من خلال المحاولة لخلق تكتلات سياسية وتصعيد إعلامي، وكان ذلك في مرحلة دخل فيه اتفاق الرياض حيز التنفيذ، فكانت تلك الصورة المبلورة عزاءً وارتقاءً يمنعان من تحقيق أي عملٍ جدّيٍّ في سبيل السير قدماً نحو تحقيق اتفاق الرياض

• إن السياسات والتسويات التي تؤسس عليها السلطة في اليمن نجدها تعبر عن أزمة عميقة في شرعية الدولة لا يمكن قراءتها إلا بوصفها عجزاً فاضحاً عن تأسيس مجال سياسي.

• المواجهة الاستعدادات الحربية من قبل الأطراف اليمنية: فبعد استكمال الشهر التاسع من تشكيل حكومة المناصفة الذي كان من المفترض أن تنجز فيه عدد من بنود الاتفاق، لكن حدث العكس حيث ظهرت في الأفق خروقات كبيرة للهدنة في محافظتي أبين وشبوة، فقد بدأت الحكومة الشرعية وحلفائها من الجماعات المتطرفة من جهة والحركة الحوثية وأنصارها من جهة أخرى على السواء يعدّان العدة لاحتلال الجنوب مرة أخرى.

5-3 - المطلوب الخامس: تحولات الانتقالي الجنوبي في اطار مؤسسات السلطة الرئاسية

اولا: الإنجازات (نقاط القوة)

للأسف لا توجد

ثانيا: المشاكل والتحديات (نقاط الضعف)

- عدم قدرة الدبلوماسية في المجلس الانتقالي من اختراق الرئاسة اليمنية المتمثل في عبدربه هادي.
- الهوية الكبيرة التي وضعتها قوى التجمع اليمني للإصلاح ومنظومة صنعاء بين الجنوبيين والرئيس هادي.
- عدم قدرة الانتقالي المفاوض من ايضاح مدى الاختلاف للقرار السياسي والعسكري من يدي رئيس الجمهورية .
- في حالة وفاة الرئيس او محاولة الانقلاب عليه من قبل مجموعة الاخوان السياسية والعسكرية بواسطة مجلس النواب المزعوم على المجلس الانتقالي أن يتهيا لهم الاحتمالات ولا بد أن يعطل قيام المجلس المزعوم بعقد اي اجتماع له.

ثالثا: المعالجات المقترحة:

- العمل على تقليص صلاحيات اللوبي الأخواني لصالح مجلس رئاسي: لأنه من المعلوم

أن فساد حكومة الشرعية وسعيها الحثيث لتعطيل تنفيذ اتفاقية الرياض صار واضحا للجميع وهناك حاجة ماسة لتوزيع سلطات منصب رئيس الجمهورية واشراك المجلس الانتقالي في عملية صنع القرار ايقاف الاختطاف الحاصل للرئاسة من قبل قيادات حزب الإخوان السياسية والعسكرية .

- الانصهار داخل رئاسة الشرعية عبر المستشارين الجنوبيين المناصرين لقضية شعب الجنوب والعمل على تعطيل القرارات التي قد تعرقل مسيرة المجلس الانتقالي الجنوبي في تحقيق اهداف ثورته.
- تفعيل المؤسسة الرئاسية في المجلس الانتقالي الجنوبي تفعيلًا حقيقياً؛ لتقوم بدورها الريادي في ادارة محافظات الجنوب اولا ثم ادراه الجنوب في المرحلة الانتقالية .

خامسا: الليات التنفيذية المقترحة:

- إنه من الممكن ان يستفد الوفد التفاوضي الجنوبي من قرارات مجلس الامن 2216 الذي عد الوضع في اليمن خطر على السلم وامن الدوليين ومن هنا يتوجب على الوفد الانتقالي توصيف تلك القوى تلك القوى باعتبارها سببا لهذا الخطر داعيا الدول الراعية لاتفاق الرياض محاسبة الجهات تلك والتي عملت وتعمل على عرقلة تنفيذ بنود الاتفاق الذي قد يؤدي فشله الى تهديد السلم الدوليين.
- تفعيل دور ممثلي الانتقالي في الحكومة ودعمهم دعما قويا يواكب المسؤولية الملقاة على عواتقهم وسد كافة الخرائع الساعية الى تعطيل دورهم التنفيذي في حكومة المناصفة.
- تشكيل هيئة دبلوماسية جنوبية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين المجلس الانتقالي الجنوبي ودول الخليج العربي ودول الإقليم والعالم.
- ممارسة الحنكة السياسية والاحترافية لمسك الأمور بشكل محكم بين صنع القرار والتحول السياسي والشعبي التحرك على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- إيجاد دعم مستمر وقوي لقضية شعب الجنوب بوصفها عنصر امن والاستقرار في المنطقة وذات أهمية للأمن الإقليمي والمصالح الدولية
- العمل على فتح ملف الجنوب العربي في مجلس الأمن والأمم المتحدة بقراراته الصادرة في عام 94 بشأن الأطراف المتحاربة في اليمن والحي فرضت فيه الوحدة بالقوة من الطرف الشمالي المنتصر.
- تحسين صورة الجنوب العربي في الخارج وتنقيتها من الشوائب التي علق بها منذ عام لاسيما في مجال الأمن والاستقرار والإرهاب والاستثمار والسياحة.
- إقناع العالم الخارجي وشركاء التنمية بمصداقية الجهود التي يبذلها المجلس الانتقالي الجنوبي ومن خلفه شعب الجنوب في مجال مكافحة الإرهاب والفساد والتزاماته بتطوير التجربة الديمقراطية ومنظومة الاصطلاحات الوطنية بوصفها المدخل الحقيقي للحصول على دعم خارجي لبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية.
- الالتزام بدعم جهود استعادة بناء الدولة في الجمهورية العربية اليمنية من القوى الحوثية.
- تعزيز الشراكة مع التحالف العربي في التصدي للمشروع الإيراني الصفوي الإرهابي المناهض للمشروع العربي.
- تعزيز الشراكة مع الإقليم والعالم في مكافحة الإرهاب والعمل المشترك مع دول الإقليم والعالم في تأمين خط الملاحة البحري في الخليج العربي والمحيط الهندي .

المخرجات المتوقعة

إن المخرجات المتوخاة من عملية التحول من الثورة إلى استعادة الدولة تتمثل في الوصول إلى استعادة دولة الجنوب بهويتها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق عدد من الأهداف التي حددتها كل مرحلة ويمكن الإشارة إلى بعض منها على النحو التالي:

أولاً: السمات والمؤشرات الأيديولوجية :

1. قيادة سياسية جنوبية تمارس دورها السياسي وفق شبكة تفاعلات إقليمية ودولية تؤدي وظيفتها الإدارية تتفاعل بعضه ببعض دون احتقان؛ لما فيه خدمة الأهداف شعبنا الجنوبي العظيم.
2. بروز مؤشرات الدولة المدنية المنشودة من خلال التسامح والتصالح والتبادل السلمي والمشاركة الديمقراطية في تبادل الرأي والرأي الآخر بعيداً عن العنف والتعصب السياسي والمناطقية والشللي والفئوي والعصوي والمصحي.
3. منظمات مجتمع مدني تسهم في بناء الدول وتسعى للتنمية الاقتصادية والبشرية والعمل إلى جانب المكونات السياسية للوصول نحو تحقيق الاهداف المرجوة.
4. إعلام جنوبي وطني حديث يوكب التطورات العلمية ويسهم في الدفاع عن قضية شعب الجنوب ويحمي الثورة المكتسبة من أي اختراق قد تعمل على تشويه مجرياتها السياسية.
5. امتلاك خطاب ديني وسطي معتدل يسهم في نشر الوعي والتعايش وقبول الآخر وزع القيم الاسلامية السمطاء بين اوساط المجتمع ويعمل في مطاردة الافكار المتطرفة والهدامة داخل المجتمع الجنوبي.
6. منديات ثقافية وأدبية واجتماعية تسهم تنمية الاتجاه السياسي وتعزيز الهوية الوطنية في سبيل الاقتراب نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي للثورة الجنوبية والتمثل في استعادة الدولة الوطنية الجنوبية الحرة.
7. خلق جيل جديد واعى ومتعلم خال من عقد الماضي متطلع للمستقبل حاملاً راية بلاده نحو تحقيق عدد من الانجازات وفي مختلف المجالات.
8. إبراز كوادر إدارية وسياسية وقيادية جنوبية في المرحلة الانتقالية لتتولى قيادة مؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية المختلفة استناداً إلى معايير الكفاءة والوطنية والنزاهة.
9. توطيد العلاقات الخارجية مع الدول العربية والإقليمية والدولية والعمل على تعريف العالم بعدالة قضيتنا.

ثانياً: السمات والمؤشرات المؤسسية (العسكرية والامنية والاقتصادية والخدمية)

1. تعزيز الأمن والاستقرار في الجنوب العربي ومكافحة الجريمة والمخدرات والقضاء على التنظيمات الإرهابية والقاعدية من كافة أراضي الجنوب العربي واجتثاث تواجدها وتجفيف منابعها.
2. فاعلية اكبر لحماية المياه الإقليمية والدولية وحماية المصالح المشتركة مع دول الجوار العربي.
3. بناء مؤسسة عسكرية وطنية جنوبية تدافع عن شعب الجنوب وأرضه وهويته وحماية مكتسبات ثورته من العدوان.
4. بناء تحالف عسكرية مع دول التحالف العربي للدفاع عن المشروع العربي وحماية عقيدتنا ومقدساتنا من العبث الصفوي والإيراني.
5. رفع مستوى دخل الفرد الجنوبي وتحسين معيشته والاسهام جلب المستثمرين الجنوبيين في الخارج

6. خلق عدد من الفرص الوظيفية في محافظات الجنوب بغرض التخفيف من البطالة
7. تنوع مصادر الدخل لدى المواطن الجنوبي.

ثالثاً: السمات والمؤشرات الدستورية

1. بناء مؤسسات السلطات المحلية بناء هرميا
2. بناء مؤسسات تشريعية مصدرها الشعب
3. بناء مؤسسات تنفيذية وطنية تعمل على تحقيق مصلحة شعب الجنوب
4. بناء مؤسسات قضائية مستقلة تسهم في تثبيت القانون والعدل والمساواة بين افراد الشعب
5. بناء قيادة سياسية وطنية موحدة لقيادة الدولة والسير بها نحو الافضل .

« المصادر والمراجع »»

1. اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار ، فخر الدين مهيوبي، الاسكندرية مكتبة الوفاء القانونية 2014.
2. بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين ، فرنسيس فوكوياما، ترجمة مجاب الامام العبيكان للتوزيع والنشر 2007.
3. بناء الدولة المفهوم والنظرية واسئلة الراهن، محمد امين، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، 2016
4. دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة ، اسماعيل شاهر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، 2017



استراتيجية الانتقال من الثورة إلى الدولة

قراءة تحليلية في تجربة المجلس الانتقالي الجنوبي
(الانجازات والتحديات والطول المقترحة)

« المؤلفان في سطور »

أ. صالح أبو عوذل

د. طبري عفيف العلوي



صحافي وباحث في الشؤون السياسية
والأمنية، ورئيس مؤسسة اليوم الثامن
للإعلام والدراسات.



ناشط سياسي وباحثي أكاديمي في الشؤون
الاجتماعية والسياسية والأمنية، رئيس
مركز الرقيم للدراسات التنموية والتطوير
المؤسسي، المدير التنفيذي لمركز رؤى
لدراسات الاستراتيجية والتدريب سابقاً.